الدولـــــــــة الليبيـــــــــــــــة

وزارة التعليم العلي والبحث العلمي

الأكاديمية الليبية – فرع مصراتة

مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)

"دراسة استكشافية"

مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية " الماجستير" في المحاسبة

إعداد الطالب **على طاهر محمد أبوجلالة**

بكالوريوس محاسبة جامعة بنغازي 1993

إشراف الدكتور **المكي معتوق سعود**

استاذ مشارك

العام الدراسي 2013/2014

دولـــــــة ليبيـــــــا

الاكاديمية الليبية / فرع مصراتة

مصـــراتة – لـــيبيـــا

الأكاديمية الليبية
The Libyan Academy

قـــرار لجنة المناقشة للطالب

علي طـــاهر محمد أبوجلالة

للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم المحـــاسبة

قامت اللجنة المشكلة بقرار السيد/ رئيس الأكاديمية الليبية /فرع مصراتة رقم (99) الصادر بتاريخ 2014/09/04 م بمناقشة الرسالة المقدمة من الطالب / **علي طـــاهر محمد أبوجلالة** لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم **المحـــاسبة** وعنوانها: **(مـدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي للمعيـــار المحاسبي الدولي رقم 39)**

وبعد مناقشة الرسالة علنياً على تمام الساعة (**01:00 ظهـــراً**) يوم السبت الموافق **2014/09/06م** بقاعة المناقشات بالأكاديمية وتقويم مستوى الرسالة العلمي والمنهج الذي اتبعه الطالب في بحثه قررت اللجنة ما يلي: قبول الرسالة ومنح الطالب : **علي طـــاهر محمد أبوجلالة** درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم **المحـــاسبة.**

أعضاء اللجنة المناقشـــــة	الصفـــة	التوقيـــع
السيد/ د. المكي معتـــوق سعـــود	مشرفاً ومقرراً	
السيد/ د. عبدالرزاق محمد قنـــاو	عضـــواً	
السيد/ د. عبدالرزاق المبروك أبو فايد	عضـــواً	

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

يعتمـــــــد

د. حسين رمضان السريتي

رئيس قسم المحـــاسبة بالاكاديمية

التوقيع:.....

التـــــاريخ: 28 / 09 /2014م

د. محمد الهدي اشتيوي

رئيس الأكاديمية الليبية / فرع مصراتة

التوقيع:.....

التـــاريخ: 20 / 10 /2014م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَقُلِ اعْمَلُواْ فسَيَرى اللّهُ عَمَلَكُمْ ورَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كنُتُمْ تَعْمَلُونَ }

صَدَقَ اللهُ العَظِيم

الآية (105) من سورة التوبة

الإهداء

أهدي دراستي هذه إلى :

❖روح والدي الطاهرة

❖والدتي العزيزة أمدها الله بالصحة والعافية

❖زوجتي حفظها الله

❖ابني وبناتي رعاهم الله

❖ إخوتي وأخواتي بارك الله فيهم

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير ، وبأسمى آيات الإجلال والإكبار للدكتور الفاضل المكي معتوق سعود، عرفانا مني بجميله الذي أسداه لي طيلة فترة إعداد دراستي هذه ، فقد كان نبعاً علمياً فياضاً وصدراً رحيماً رحباً ، وفكراً متميزاً ينبض بالحيوية والعطاء ، وخلقاً سمحاً مزهراً بكرم فياض ، داعياً الله عز وجل أن يوفقه ويسدد خطاه.

كما يسعدني أن أتقدم بأرفع معاني الشكر والتقدير إلى رئيس الأكاديمية الليبية – فرع مصراتة والدكتور الفاضل: حسين السريتي، رئيس قسم المحاسبة على ما قدمه لي من عون في اختيار موضوع الدراسة، وأعضاء هيئة التدريس، وإلى كل العاملين في الأكاديمية لما يبذلونه من جهد في سبيل الارتقاء بالمستوى الأكاديمي لهذه المؤسسة.

كما أتقدم بالشكر والاحترام الجزيلين لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها على قبولهم مناقشة هذه الدراسة، وجهدهم في قراءتها وعلى ما قدموه من ملاحظات قيمة تهدف إلى تصويبها والارتقاء بمستواها.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ محمد الشعافي الذي قام بالتحليل الإحصائي، وأصدقائي وزملائي على ما قدموه من دعم وتشجيع خلال مرحلة إعداد هذه الدراسة وأخص بالذكر كلاً من الزملاء : رمضان حمودة وحسن القرطي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
صفحة العنوان	
الآية القرآنية	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	ه
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الانجليزية	ل
الفصل الأول (الإطار العام للدراسة)	
1-1 مقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة	4
1-3 الدراسات السابقة	6
1-4 أهمية الدراسة	13
1-5 أهداف الدراسة	14
1-6 فرضيات الدراسة	14
1-7 منهجية الدراسة	15
1-8 مجتمع وعينة الدراسة	15
1-9 حدود الدراسة	16
1-10 تقسيم الدراسة	16
الفصل الثاني – **مفهوم ومتطلبات القيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي** **39**	
2-1 الحاجة إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة	18

2-1-2 مفهوم القيمة العادلة	19
2-1-2 أسباب التوجه إلى تطبيق القيمة العادلة	22
2-1- 3 مقاييس محاسبة القيمة العادلة	22
2-1-4 كيفية تحديد القيمة العادلة	23
2-1-5 طرق تقييم وقياس القيمة العادلة	24
2-1-6 مقومات تطبيق القيمة العادلة	26
2-1-7 صعوبات تطبيق القيمة العادلة	27
2-1-8 مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة	29
2-1-9 عيوب استخدام محاسبة القيمة العادلة	30
2-2 معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة	
2-2-1 نشأة ومفهوم المعايير المحاسبية الدولية	31
2-2-2 معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة	35
الفصل الثالث: المحاسبة عن الأدوات المالية في ظل المعيار المحاسبي الدولي 39	
3-1 الأدوات المالية ومشتقاتها	38
3-1-1 طبيعة الأدوات المالية	38
3-1-2 أنواع الأدوات المالية	39
3-2 معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	45
3-2-1 تقديم	45
3-2-2 هدف المعيار	45
3-2-3 نشأة المعيار وتطوره	46
3-2-4 نطاق المعيار	47
3-2-5 الاعتراف المبدئي	48
3-2-6 إلغاء الاعتراف	49
3-2-7 تصنيف الأصول المالية	51
3-2-8 قياس الأدوات المالية	52

3-2-9 إعادة التصنيف	55
3-2-10 انخفاض قيمة الأصول المالية	57
3-2-11 محاسبة التحوط	58
3-2-12 أنواع التحوط	59
3-2-13 مزايا وعيوب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	61
الفصل الرابع: الدراسة العملية	
4-1 فرضيات الدراسة ومنهجيتها	63
4-1-1 فرصيات الدراسة	63
4-1-2 مجتمع وعينة الدراسة	64
4-1-3 أسلوب جمع البيانات	65
4-1-4 أداة الدراسة	66
4-1-5 صدق وثبات أداة الدراسة	68
4-1-6 أساليب تحليل البيانات	69
4-2 عرض وتحليل واختبار الفرصيات	70
4-2-1 وصف خصائص عينة الدراسة	70
4-2-2 التحليل ألاستنتاجي للبيانات	74
4-2-3 تحليل واختبار فرضيات الدراسة	75
4-3 النتائج والتوصيات	92
4-3-1 النتائج	92
4-3-2 التوصيات	93
قائمة المراجع	95
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1-2	المعايير المحاسبية الدولية(النافذة)	33
2-2	المعايير المحاسبية الدولية (الملغاة)	34
1-3	المعالجة المحاسبية للأصول المالية	54
1-4	مجتمع وعينة الدراسة	64
2-4	الاستمارات الموزعة والمستلمة والفاقد منها	67
3-4	قيمة اختبار معامل كرونباخ الفا	69
4-4	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي	70
5-4	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب التخصص العلمي	71
6-4	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الوظيفة الحالية	72
7-4	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الخبرة	73
8-4	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الدورات	73
9-4	نتائج التحليل الاحصائى للفرضية الأولى	76
10-4	نتائج التحليل الاحصائى للفرضية الثانية	84
11-4	نتائج التحليل الاحصائى للفرضية الثالثة	88

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1–2	مفهوم القيمة العادلة	21
1–3	الأدوات المالية ومشتقاتها	44

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39. وذلك في ظل قياس مستوي فهم وإدراك المحاسبين والمراجعين الداخلين العاملين بالإدارات العامة للمالية والمراجعة لمفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39، وأيضا التعرف على مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة للتطبيق، وكذلك الوصول إلى أهم المعوقات والصعوبات التي تحد دون إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. ...

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم صحيفة الاستبيان التي وزعت على عينة الدراسة بمعرفة الباحث، وتم تحليل البيانات التي جمعت من خلال الاستبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (MINITAB)، ومن خلال التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات الثلاثة التي اعتمدت عليها الدراسة، تم التوصل إلى نتائج أهمها:-

1 -يدرك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي مفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار الدولي 39.

2 -تتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي المقومات الأساسية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، متمثلة في الرغبة والسيولة والأنظمة

المالية المتطورة، وكذلك البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأدوات المالية (الأسهم والسندات) بالقيمة العادلة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

3 -اتفقت عينة الدراسة على وجود بعض من المعوقات والصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، مثمتلة في حداثة سوق المال الليبي وقلة الشركات المدرجة وعدم وجود منافسة قوية أدى إلى عدم فرض قوانين تلزم الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية و حوكمة الشركات.

4-قصور الدور النقابي والمهني والإشرافي وعدم وجود تفسيرات وتوضيحات إرشادية توضح كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

وبناء على النتائج فقد تم اقترح جملة من التوصيات أهمها:-

1 -العمل على تشجيع وتحفيز المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي وذلك بعقد ورش عمل متخصصة لتطبيق المعيار المحاسبي رقم 39 والاستفادة من الخبرات العربية في هذا المجال.

2 -الاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية المتاحة والعمل على برمجيتها لتبنى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

3 -الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وزيادة فرص الاستثمار بالسوق المال الليبي للشركات الوطنية والأجنبية.

4- تفعيل الدور النقابي والمهني والإشرافي للجهات ذات العلاقة بصدور القوانين واللوائح التنفيذية والتطبيقية للمعايير المحاسبية المحلية الملزمة بها الشركات مجتمع الدراسة مع محاولة صدورها بتعديلات وتفسيرات تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.

Abstract

This study aimed mainly to identify to what extent the Libyan Associated companies that listed in the Libyan Stock market are able to apply the International accounting Standards no. 39. This to measure the understanding and recognition of the inner accountants and Auditors who work at the General Management of finance and Auditing the concept of applying the accounting of the Fair value according to the (IAS) No. 39 . Also, to investigate if the basic elements needed for the application and to reach to the important difficulties that inhibit the application of the (IAS) No. 39. To realize the aims of the study, a questionnaire was designed and applied by the researcher himself and the statistical analysis was done using (Minitab). According to the statistical analysis and testing the three hypotheses of the study, the study got following results:

1- The Accountants and the Auditors who work at the Libyan Associated companies that listed in the Libyan Stock market recognize the importance and concept of applying the fair value according to the (IAS) No. 39 .

2- The Libyan Associated companies that listed in the_Libyan Stock market have the basic elements needed for the application of the(IAS) No. 39, represented in the desire and_liquidity of the advanced finance organizations .

3- According to the results of the study, there are some difficulties that inhibit the application of the Libyan Associated companies that are included in the_Libyan Stock market of the (IAS) No. 39, represented in modernity of the_Libyan Stock market and lack of the listed companies and unavailability of strong competition in

the Libyan Stock market led to ignore imposing the laws that oblige the listed companies at the Libyan Stock Market to apply (IAS) .

4- The lack of the union, vocational and supervision role and no guided clarifications that explain the way of applying the (IAS) no. 39.

According to these previous results, these recommendations are suggested:

1- Encouraging and motivating the Accountants and Auditors who work at the Libyan Associated companies that listed in the Libyan Stock Market by conducting workshops specialized for applying the (IAS) No. 39 and getting benefits of the Arabic experiences in this field.

2- Getting advantage of the available technical abilities and programming them to adopt the application of the (IAS) No. 39 .

3- Using typically the available financial sources and increasing the investment at the Libyan stock Market for the national and foreign companies.

4- Reviving the union, vocational and supervision role of the relevant authorities that pass the laws and the executive and practical registers of the local accounting standards that the companies are obligatory to apply them and trying to modify and interpret them according to the internal accounting standards.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تسعى الشركات الكبرى في العالم إلى اجتذاب أموال جديدة بصورة مستمرة من مصادر متعددة من داخل الدولة أو من خارجها، وقد تكون هذه الأموال في شكل مساهمات جديدة في رؤوس الأموال أو في شكل قروض، ويتم ذلك عبر سوق الأوراق المالية والذي يشكل عصب الاقتصاد المحلى لأي دولة من دولة العالم، حيث يتم من خلالها تبادل الأدوات المالية (الأسهم والسندات) بيعا أو شراء، ومن الطبيعي أن يحتاج مقدمو هذه الأموال إلى معلومات مالية مفيدة والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار في تلك الشركات . ويمثل هذا الأمر الصعوبة الأساسية التي تواجه المحاسبة منذ القدم، حيث يواجه المحاسبون في معظم الحالات بدائل وطرق محاسبية عديدة للقياس والتقييم والإفصاح المحاسبي تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن الاستغناء عن التقديرات المحاسبية والتي تعطيها المرونة المتاحة في تطبيق المعايير المحاسبية الأمر الذي أدى إلى استعمالها في حالات كثيرة بقصد ودون قصد وبالتحريف في المعلومات الواردة في القوائم المالية، وخير مثال على ذلك ما تعرضت إليه شركة Eron وشركة WordlCom الأمريكتين نتيجة الفساد المالي ، وما نتج عنهما من تقليل الثقة في المحاسبة وما تقدمه من معلومات(القشى،الخطيب، 2004).

وبظهور الشركات المساهمة متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول وارتباط اقتصادياتها مع بعضها البعض خاصة في مجالات التجارة العالمية وحرية التعاملات التجارية والمالية، بدأت الضغوطات تظهر أكثر فأكثر على مهنة المحاسبة والتأثير على بعض المبادئ والمعايير التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه

انتقادات شديدة، وبدأ التفكير في بديل مناسب لهذا المفهوم يوفر الصفات اللازمة لمقابلة احتياجات مستخدمى البيانات والمعلومات المالية من مساهمين ومستثمرين وغيرهم، ويوفر تقييما أفضل للأدوات المالية والاستثمارات والالتزامات المالية، و نتيجة لتلك الضغوطات بدأ التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات ومعالجة الأحداث والعمليات المالية الخاصة بالأدوات المالية و ل كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق كفاءة وموثوقية البيانات المالية المنشورة (مطارنة، 2006). ومن هذا المنطلق جاءت القيمة العادلة لتضييق الاختلاف بين القيمة الاقتصادية والقيمة المحاسبية حيث تؤثر هذه القيمة على المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للشركات ومن ثم على قرارات المستثمرين وعلى الاقتصاد والسوق ككل، حيث اتجه كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى إصدار مجموعة من المعايير مساهمة منها في توفير معلومات لها خصائص توفرها البيانات المالية لمستخدميها، ومن بين هذه المعايير معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية. والذي صدر في العام 1999 حيث كان حدثا مهما في عالم المحاسبة ولا يزال، فهو المعيار الذي وضع حدا لفكر محاسبي يعتمد في معظمه على التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي واستبداله بفكر القيمة العادلة كأساس لهذا القياس(السعافين، 2006).

1 2 مشكلة الدراسة

تسعى الدول جاهدة إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لأسواقها المالية معتمدة على إلزام الشركات المساهمة المدرجة في هذه الأسواق ل ضمان جودة معلوماتها المحاسبية التي تقدمها في قوائمها المالية ، ولتحقيق ذلك يجب أن تعتمد على معايير محاسبية عالية الجودة من ناحية، وان يتم اختيار وتطبيق المفاهيم والسياسات المحاسبية الواردة في هذه المعايير بحيادية ومصحوبة بإفصاح عادل من ناحية أخرى.

ونظرا لحاجة المستثمرين والمساهمين في سوق الأوراق المالية إلى معلومات وبيانات محاسبية ملاءمة وذات موثوقية تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمستقبلية والتي فشلت في تقديمها المحاسبة التقليدية فقد اتجهت الشركات إلى إظهار دخلها وفقا للمدخل الاقتصادي والمبنى على استخدام محاسبة القيمة العادلة (دهمش، 2004).

حيث أدى تطور المعايير المحاسبية الدولية إلى إن تحل القيمة العادلة محل التكلفة التاريخية عند قياس بعض الأصول والالتزامات وعرضها في القوائم المالية، فقد أصبحت المعلومات المالية المعتمدة على مفهوم التكلفة التاريخية قاصرة عن إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفق الحقائق الاقتصادية مما كاد أن يفقدها أهميتها نظرا لعدم استنادها على معطيات اقتصادية موضوعية واعتمادها على فرض ثبات وحدة النقد تحت اية ظروف اقتصادية، ويرى(حواس، 2008) إن اعتماد التكلفة التاريخية أساسا لقياس الأصول المالية يشوه ما تعكسه البيانات المالية، وذلك لان إظهار الأصول المالية بتكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية اعلي من تكلفتها التاريخية هذا سيؤ دى إلى وجود أرباحا غير معترف بها ولا تظهر في القوائم المالية.

وكذلك يرى كلا من(المليجي و كريمة، 2012) بأن القيمة المالية الظاهرة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لا تقدم جوابا كافيا للايفاء بضرورات المستثمرين وحاجاتهم لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة المستندة إلى المعلومات عادله تعكس الوقائع الاقتصادية، فاعتماد الأصول المالية في القياس على التكلفة التاريخية قد يضلل المستثمر في حالة إظهارها بتكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية أعلى من تكلفتها، بما يعنى أن هناك مكاسب محققة غير معترف بها ولا تظهر في القوائم المالية، وان الأرباح سوف تتحقق عند بيعها، وقد تكون في سنة غير تلك السنة التي حدثت فيها، وهذا بجانب أن الخسارة يتم الاعتراف بها قبل تحققها مما يعنى عدم التماثل في معالجة المكاسب والخسائر. كما يري(القشى، 2008) إن هذا المفهوم التقليدي لتكلفة التاريخية يمثل خروجاً عن القياس المحاسبي السليم ويشوه البيانات المالية وتؤثر على مدى المنفعة منها وملائمتها للقارئ، وكذلك على سلامة الشفافية فيها، ولكي تتسم المعلومات الواردة بالقوائم الختامية بالجودة في ظل تطبيق هذه القيمة العادلة لابد وان تسهم بصورة ايجابية في ترشيد القرارات الاستثمارية وان تكون ذات فائدة كبيرة بالنسبة للمستثمرين، وخاصة في ظل استمرار تلك التطورات المحاسبية التي يواكبها العالم كافة والأسواق المالية والشركات المساهمة خاصة، ونظراً لكون الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي حديثة العهد في سوق الأوراق المالية والذي يفتقر فيه المستثمر الليبي وبخاصة صغار المستثمرين إلى الوعي الكامل للاستثمار مما يجعله يتخذ قراراته الاستثمارية دون اطلاع وتحليل. من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، من

خلال قياس مستوى وعي و إدراك المحاسبين والمراجعين العاملين في تلك الشركات لمفهوم وأهمية محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية(الأسهم و السندات) حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، في ظل التعرف على مدى توفر المقومات الأساسية لتطبيق المعيار وكذلك الوصول الي أهم المعوقات والصعوبات التي تحول دون إمكانية التطبيق، وتبعا لما تقدما يتبادر إلى دهن الباحث التساؤل التالي والذي يعتبر التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث وهو كما يلي:-

ما مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)؟

ولتبسيط الإجابة عن التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:-

1 -هل يدرك المحاسبون والمراجعون العاملون ب الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي مفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)؟

2 -هل تتوفر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق ال معيار المحاسب ي الدولي رقم (39) لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي؟

3 -هل توجد معوقات وصعوبات تحول دون إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)؟

1-3 الدراسات السابقة

نظرا لأهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية وبالتالي

تأثيرها على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية، وكذلك تأثير تطبيق المعيار المشار إليه على القوائم المالية المنشورة، وأيضا علاقته بمستوى أداء الشركات وزيادة معدلات الربحية التي تنعكس إيجابا على قرارات المساهمين ورضاهم على الأداء المالي لتلك الشركات. فقد قامت العديد من الدراسات السابقة بمختلف البيئات العربية والأجنبية، منها دراسات بينت التزا م الشركات المدرجة بأسواقها المالية وبنوكها التجارية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ومن بينها دراسة(الشطي، 2007) ودراسة(المطيري، 2011) ودراسة(خزعلي، 2011). والتي كان لها دور هاما في أبراز ايجابيات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بالشركات المدرجة في الأسواق المالية.

وفيما يلي سرد لتلك الدراسات حسب تصنيفها وعلاقتها بالعوامل التي تتأثر بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) والخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية.

أولا: دراسات سابقة لها علاقة بتحسين جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، لكي تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية والتي بدورها تساعد متخذي القرار باتخاذ القرارات الرشيدة من اجل زيادة استثماراته م وتدفقاتهم النقدية. ومما لا شك فيه أن للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية لابد وان تكون متوافرة لتحقيق أغراض الجودة ولتحقيق المصداقية في الدخل المحاسبي الأمر الذي يتطلب معه البحث بصفة دائمة عن خصائص لجودة المعلومات المحاسبية لعرض نتيجة الأعمال بصورة تشجع متخذي القرار في الاعتماد عليها، وخاصة وان قياس الدخل

المحاسبي أصبح في ظل تطورات معايير المحاسبة يعتمد على قياس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية للإفصاح عن القيم الواقعية للأصول المالية(نبيل، 2009).

ومن بين هذه الدراسات التي قامت دراسة(المبيضين، 2007) والتي أثبتت إن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد ملاءمة وأكثر موثوقية لمستخدمي القرارات في شركات الوساطة العاملة في الأردن. الأمر الذي أكده (Hitz ,2007) في دراسته التي هدفت إلى إظهار مدى استفادة متخذي القرارات من التقارير المعدة وفق لمحاسبة القيمة العادلة، وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن عملية القياس أو التقييم وفق للقيمة العادلة تساعد في عملية دعم القرارات خاصة في الأسواق النشطة، واقترحت دراسة(الطويل، 2008) نموذج محاسبي متكامل يستندا إلى المفاهيم المحاسبية بهدف استخدامه في تحديد القيمة العادلة للشركات لاغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، و إن استخدام هذا النموذج يقدم قياسا مقبولا وعادلا لتلك القيمة مقارنة بالنماذج المحاسبية التقليدية، وأن أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية هو الأسلوب الأمثل عند تقرير القيمة العادلة لشركات التامين المصرية، كما يرى أن استخدام مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدى إلى القياس السليم للأصول المالية. و نظرا لحاجة المستثمرين والمساهمين في سوق الأوراق المالية إلى معلومات وبيانات محاسبية ذات خصائص نوعية ملائمة للواقع تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمستقبلية والتي فشلت في تقديمها المحاسبة التقليدية فقد اتجهت الشركات إلى إظهار دخلها وفقا للمدخل الاقتصادي والمبنى على استخدام محاسبة القيمة العادلة. واثبت(السعيد، 2008) بان هناك أثرا ايجابيا لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في

الإبلاغ المالي لشركات التامين الأردنية بحيث تشمل هذه الخصائص كلا من خاصية الملاءمة والموثوقية والاتساق والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية. الأمر الذي أيده (الحلو، 2009) بان تطبيق المعيار الدولي رقم (39) في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية يحقق العديد من المزايا لهذه الشركات والمتمثلة في زيادة كفاءة القوائم المالية وتحسين قرارات المستخدمي ن لهذه القوائم. وأيضا توصلت دراسة (درغام،الأغا، 2011) بأنه هناك علاقة طردية بين القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تسهم في تحسين جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مما ينعكس بدوره على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وأيضا توصل (ابوشمالة، 2011) إلى وجود دورا هاما لمحاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية وتوفير بيانات مالية ملائمة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثانيا: دراسات سابقة لها علاقة تأثير بالقوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية للمستخدمين المتنوعين في كونها تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية، ويقع على عاتق الإدارة المسئولية الأساسية في أعداد وعرض القوائم المالية للشركة، وتهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهى قادرة على الوصول إلى معلومات أداريه ومالية أضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات، وتمثل القوائم المالية جزءاً من عملية أعداد وإصدار التقارير المالية ، وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية عادة الميزانية العمومية ، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات والقوائم الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزءاً مكملاً

للقوائم المالية. حيت أجريت العديد من الدراسات منها دراسة(دوجان، 2003) لمقارنة المعالجات المحاسبية قبل وبعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بالمصارف التجارية الأردنية وأثره على القوائم المالية ولقد بينت الدراسة بان المصارف التجارية الأردنية تلتزم بتطبيق المعيار بصورة جيدة ولكنه يختلف باختلاف المصرف، وانه توجد بعض المشاكل في التطبيق قد تؤدى إلى الخروج عن المبادئ المحاسبية خصوصا مبدأ التكلفة التاريخية مع ظهور صعوبة في فهم القيمة العادلة وتحديدها وكيفية حسابها. على العكس من دراسة (دخل الله، 2005) التي أثبتت بان تطبيق المعيار يؤثر ايجابيا على جميع القوائم المالية ما عدا بند التغير المتراكم في القيمة العادلة في قائمة التغير في حقوق المساهمين،وان التغيرات التي صاحبت تطبيق المعيار على بنود القوائم المالية قد أظهرت علاقة ايجابية على عوائد أسهم المصارف الأردنية .

ثالثا: دراسات سابقة لها علاقة بالأداء المالي وزيادة الربحية

تعتبر الربحية هدف أساسي، وأمر ضروري لبقاء عمل الشركات واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون والملاك، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركات واستثماراتها التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. لذا نجد أن جهداً كبيراً يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين.

ولقد بينت الدراسة التي قام بها (المطارنة والبشايرة، 2006) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراته ا وبين الالتزام بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

في حين أثبتت دراسة (Al-Khadash, 2009) بان الأداء المالي للمصارف الأردنية يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حدف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية. ولقد تم تعزيز هذه النتائج بدراسة (يونس، 2011) والتي بينت أن عائد السهم السوقي بالشركا ت المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية تأثر ايجابيا بكل من متغيرات (صافى الدخل، وأرباح الأدوات المالية، والأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، والتغير المتراكم في القيمة العادلة)، كما أوضحت الدراسة إن غالبية الشركات قد حققت مكاسب حيازة الأمر الذي انعكس ايجابيا على الأداء المالي وبالتالي زيادة عائد السهم من صافى الأرباح. أما بالنسبة لدراسة (Fiechter, 2010) والتي هدفت إلى معرفة الآثار المترتبة على تقلبات أرباح المصارف بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطبيق القيمة العادلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 والتي توصلت إلى أن هناك اثر كبير في أرباح المصارف جراء أزمة الرهن العقاري. أم بالبيئة المحلية فقد نذرة الدراسات السابقة في هذا المجال، بحيث اعد(ميلاد، 2012) دراسة بعنوان خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة، وقد توصلت نتائج دراسته إلى وجود علاقة ايجابية بين توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية باستخدام معايير القيمة العادلة ودرجة دقة قياس الربح المحاسبي بالقوائم المالية، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بدقة قياس القيمة العادلة وزيادة الاهتمام بها وتصميم دورات تدريبية لطرق قياس القيمة العادلة تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية. وأيضا توصلت

الباحثة (المجربي، 2012) فى دراستها لقدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلي عدة نتائج أهمها وجود نقص ملحوظ في المهنيين المتخصصين وعدم معرفتهم الجيدة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وان هناك معوقات تحول دون القدرة على تطبيق معايير الإبلاغ المالي بشكل كامل ومن أهمها عدم استقرار الأوضاع السياسية ونوعية الاقتصاد المتبع بالدولة الليبية. وأيضا توصلت الباحثة (أبوزيد،2012) في دراستها بعنوان موقف المحاسبين الليبيين حول مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية والتي كانت مفادها بان المحاسبين الليبيين يؤيدون تبنى وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وهم يتفقون على تطبيق معايير المحاسبة الدولية .

رابعا: الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة

ومن خلال الاستعراض السابق لدراسات السابقة يتضح لنا مدى الاهتمام بتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في العديدة من البيئات العربية والأجنبية، حيت اتفقت الدراسات السابقة على إن معظم الشركات المدرجة بالأسواق المالية بالدول العربية مثل مصر والأردن وفلسطي ن والكويت تلتزم بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، وأيضا اتفقت الدراسات السابقة على ايجابي ة تأثير تطبيق المعيار على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسته على قرارات المستثمرين في تلك الشركات، وأيضا أظهرت الدراسات السابقة تأثير تطبيق المعيار على القوائم المالية المنشورة وانعكاساته على ربحية الأسهم للشركات المدرجة بالأسواق المالية المدرجة بها

تلك الشركات، وافتقار البيئة المحلية لمثل هذه الدراسات، بحيث اقتصرت على دراسة مدى قدرة الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية على تبنى تطبيق معايير الإبلاغ المالي، مما يعطى مؤشر لعدم اهتمام الشركات المساهمة الليبية وخاصة الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق المعايير الدولية في هذا المجال وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، وقد يرجع السبب إلى حداثة سوق المال في ليبيا، لذلك تأتى هذه الدراسة والتي تعتبر من أولى الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية (حسب علم الباحث) بهدف معرفة مدى إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي.

1-4 أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في النقاط التالية:-

1-4-1 تساهم الدراسة في إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية في الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي وخاصة أن السوق المالي يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد الليبي مما يتطلب توفر البيانات والمعلومات المالية الملائمة لكل من المستثمرين والمساهمين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

1-4-2 إن أبراز ايجابيات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بالشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي، يعمل على تشجيع الاستثمار في هذه الشركات، الأمر الذي يؤدى إلى تحسين أدائها وعلى قرارات المستثمرين وحركة التداول

للأدوات المالية، (الأسهم والسندات) في سوق المال الليبي، مما يؤدى إلى جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق.

1-5 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل إلى الاتى:-

1-5-1 التعرف على مدى إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي.

1-5-2 معرفة مدى وعي و إدراك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المساهمة الليبية بسوق المال الليبي لمفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

1-5-3 تحديد مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة ل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي.

1-5-4 الوصول إلى أهم المعوقات والصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) من قبل الشركات المساهمة المدرجة بسوق المال الليبي.

1-6 فرضيات الدراسة

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:-

الفرضية الأولى: "لا يدرك المحاسبين والمراجعين العاملين ب الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي مفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)".

الفرضية الثانية: "لا تتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)".

الفرضية الثالثة: "لا توجد معوقات وصعوبات تحول د ون إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)".

1-7 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف اختبار الفرضيات وبيان النتائج وتوصيات النابعة من دراسة مدى إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) مستخدما في ذلك أسلوب الاستبيان والمقابلة الشخصية معا، لجمع البيانات والمعلومات الأولية اللازمة لهذه الدراسة.

1-8 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المحاسبين والمراجعين الداخلين العاملين بالإدارات العامة للمالية والمراجعة بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بالجدول الرئيسي (أ) بسوق المال الليبي، البالغ عددها (14) أربعة عشر شركة(موقع السوق الالكتروني)، ونظرا لانتشار مجتمع وعينة الدراسة على رقع جغرافية متباعدة عن بعضها وفى أكثر من مدينة، فقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تكونت من (11) شركة، وبنسبة بلغت 79% من شركات بيئة الدراسة.

1-9 حدود الدراسة

تناولت دراسة مدى إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) المتعلق بالاعتراف والقياس بالأدوات المالية(الأسهم والسندات) بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بالسوق المال الليبي، واقتصرت الدراسة على معرفة مدى وعى وأدراك المحاسبين والمراجعين الداخلين العاملين بالإدارات العامة للمالية والمراجعة، بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي لمفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي رقم 39، في ظل تحديد مدى توفر المقومات الأساسية للتطبيق، وأيضا الوصول إلى أهم المعوقات والصعوبات التي تحول دون إمكانية التطبيق، دون التعرف على اثر انعكاسات تطبيق المعيار على كلا من جودة المعلومات المالية أو تأثيره على القيمة السوقية للأسهم والسندات القوائم المالية المنشورة.

1-10 تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول، يمكن تناولها باختصار على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

ويشمل المقدمة ومشكلة الدراسة والدراسات السابقة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها ومنهجيتها وتقسيماتها.

الفصل الثاني: مفهوم ومتطلبات القيمة العادلة.

الفصل الثالث: المحاسبة عن الأدوات المالية.

الفصل الرابع: الدراسة العملية

خصص هذا الفصل لعرض الخطوات العملية التي إتباعها الباحث، تحليل البيانات التي تم تجميعها، اختبار الفروض، النتائج والتوصيات.

الفصل الثانى

مفهوم ومتطلبات القيمة العادلة فى ظل المعيار المحاسبي الدولى رقم (39)

2-مفهوم ومتطلبات القيمة العادلة فى ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)

2-1 الحاجة إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة

إن المفهوم التقليدي للتكلفة التاريخية الذي يعتمد في قياس الأصول المالية والالتزامات المالية من فترة طويلة من زمن طويل ولازال حتى ألان، كونه يتسم بالسهولة والموضوعية في الاثباث والتسجيل المحاسبي المؤيد بأدلة مستنديه، أصبح اليوم يتهم بالقصور الواضح عن توفير بيانات ومعلومات محاسبية ذات خصائص نوعية متميزة تخدم فئات معينة من أصحاب المصالح كمستثمرين والمساهمين وغيرهم، ومن هنا جاءت القيمة العادلة لتلافى الانتقادات الموجهة ناحية استخدام مدخل التكلفة التاريخية في عمليات القياس والتوصيل المحاسبي. حيث انه لا يشك أحد في دقة وصحة البيانات المالية التي تمثل الواقع الفعلي عند وقوعه أي لحظة التبادل وإنما تظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث إذ تصبح القيمة المسجلة(التكلفة التاريخية) شيئاً من الماضي (السعافين، 2006)، ومع تغير الظروف الاقتصادية وتقلباتها بشكل مستمر وعدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد والتضخم وارتفاع الأسعار ورغبة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية في الحصول على معلومات مفيدة تتسم بالدقة والموثوقية لكي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، وخاصة أن كثير منهم أصبح على دراية بأن البيانات المالية التي لا تستند إلى المفاهيم والمبادئ يشوبها كثير من العيوب والتقديرات التي تجعلها أقل موثوقية لاتخاذ القرارات الاقتصادية(القشي، 2008).

2-1-1 مفهوم القيمة العادلة

عرفت المعايير المحاسبية المالية(FASB)الصادرة عام 2006 القيمة العادلة بأنها "القيمة العادلة تمثل القيمة التي بموجبها يمكن استبدال أصل أو تسوية التزام بين أطراف على معرفة ورغبة ويتعاملان بإرادة حرة"(الناغى، 2011،ص 342)

“fair value is the amount for which an asset cold be exchanged or a liability settled between know led enable , willing parties in an arm’s length trans action"

وعرفتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) الصادرة عام 2008 بأنها "القيمة العادلة تمثل السعر الذي يمكن تحصيله عند بيع أصل ، أو المدفوع عند تحويل التزام من خلال عملية تتم بين شركتين في السوق في تاريخ القياس" (الناغي،2011،ص343).

"fair value is the price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an order trans action between market participants at the measurement date "

كما عرفت بأنها "تتمثل في المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد دين بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل ، وعلى أساس تجاري بحت"(مطر، 2012،ص25).

وأيضا تم تعريفها بأنها "الثمن أو السعر الذي اتفق الطرفان (البائع والمشتري) على تبادل المعاملة به سواء كانت المعاملة شراء أصل أو تسوية التزام ما على أن يتمتع الطرفان بكامل الحرية والرغبة بالتعامل، وأن لا تكون عملية بيع قسري أو بيع بالتصفية" ويقصد بالأطراف الراغبة والمطلعة بذلك ما يلي:- "(رفاعة، 2010،ص626)،

1 -المشتري الراغب: هو المشتري المحفز على الشراء وليس المجبر عليه.

2 -البائع الراغب: هو البائع غير المجبر على البيع أو المفرط في الرغبة للبيع بأي سعر.

3 -الأطراف المطلعة: تعني علم ودراية كافية بطبيعة السلعة لكل من المشتري الراغب والبائع الراغب.

4 -عملية تجارية بحتة: يقصد بأن تتم عملية التبادل بين أطراف لا تربطها علاقة محددة قد تؤثر في السعر.

ويرى(السعافين، 2005،ص13) بأن مفهوم القيمة العادلة مبني على أساس أن الشركة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود في المستقبل المنظور، بمعنى أن القيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه الشركة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع. ومما سبق يمكن للباحث تعريف القيمة العادلة بأنها:أقصى مبلغ من النقد (أو ما يعادله) يمكن أن يدفعه مشتري راغب ومطلع على طلب وعرض السوق النشط ، إلى بائع مدرك وراغب القيمة التي سوف يقبضه مقابل الأصل الذي سوف يتنازل عنه، دون تدخل أو إجبار من أحد.

وقد أشارت المعايير المحاسبية الدولية إلى أن أفضل دليل على القيمة العادلة هو الأسعار المعروضة في سوق نشط، يكثر فيه البائعون والمشترون وتتوفر فيه المعلومات لأطراف مطلعة وراغبة في التعامل، بمعنى أن أحداً منهم لا يجهل الظروف المحيطة بهذه السوق أو السلعة المعروضة فيها، بالتالي تتحدد القيمة العادلة التي تمثل السعر الحاضر لهذه السلعة دون غش أو خداع أي من الطرفين المتعاقدين(البائع والمشتري) وتراضي عن السعر.(مطر،سويطي ،2012).

وتعد بورصة الأوراق المالية أفضل مثال للسوق النشط، الذي تحدد من خلاله القيمة العادلة للورقة المالية، وإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً تتحدد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم ملائم يؤدي إلى توفير تقديرات موثوقة تعتمد على معاملات السوق الفعلية على أساس تجاري من أطراف مطلعة وراغبة في التعامل (مطروسويطي، 2012).

كما يمكن توضيح مفهوم القيمة العادلة بالشكل رقم (2–1) كما يلي:–

شكل رقم (2–1)

مفهوم القيمة العادلة

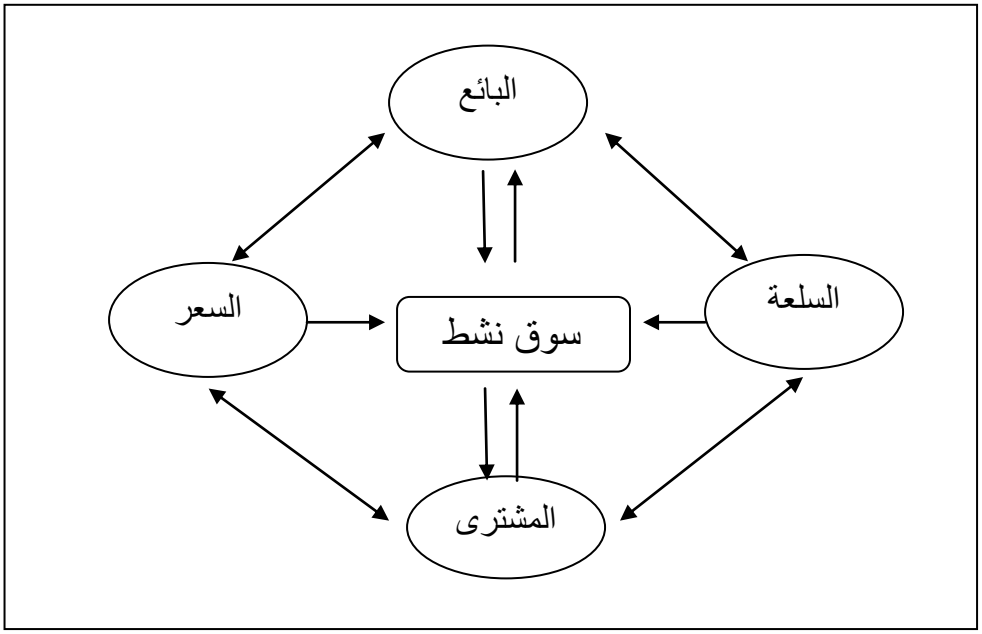

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الشكل السابق وجود علاقة متبادلة بين كلا من البائع والمشترى والمعلومات والبيانات، بمعنى انه كلما كانت هناك معلومات وبيانات متوفرة عن السلعة كلما زادت الرغبة لدى البائع والمشترى بعرض وطلب السلعة في السوق.

2-1-2 أسباب التوجه إلى تطبيق القيمة العادلة

يمكن اعتبار الانتقادات الموجهة إلى منهج التكلفة التاريخية تبريرا للاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة، وترجع أسباب الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة إلى عدة عوامل أهمها ما يلي:

1 -انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد مما أدى إلى زيادة في الأسعار وظهور التضخم الذي انعكس على القيم الاستبدالية للأصول.

2 -تمسك المحاسبين التقليديين بفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد.

(رفاعة،2010)

وكما يرى الباحثان (المليجي،كريمة، 2012) بأن أهم مبررات استخدام معايير القيم العادلة ما يلي:

أ -يوفر استخدام محاسبة القيمة العادلة مقياس دقيق وواضح لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للشركة.

ب يلاءم اتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية والتدفقات النقدية.

ج يعبر استخدام القيمة العادلة عن المفهوم الشامل للدخل.

د -تأخذ معايير القيمة العادلة في اعتبارها التغيرات التي تطرأ على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد.

2-1-3 مقاييس محاسبة القيمة العادلة

هنالك مقاييس يجب أن تبنى عليها محاسبة القيمة العادلة يمكن تلخيصها بالآتي:

أ -المقياس الأول: يجب أن تقدم الميزانية بياناً صحيحاً وعادلاً عن الوضع المالي للشركة في نهاية السنة المالية.

ب -المقياس الثاني: يجب أن تعرض أصول والتزامات الشركة المعترف بها على أساس قيمتها بالنسبة للمشروع المستمر بتاريخ الميزانية.

ج -المقياس الثالث: يجب أن يمثل الربح أو الخسارة المبين في قائمة الدخل للفترة المحاسبية الزيادة أو النقصان في رأس المال الحقيقي الذي حدث للشركة عن تلك الفترة.

د -المقياس الرابع: يجب أن تكون المقاييس المحاسبة منسقة و قابلة للمقارنة من سنة لأخرى.

ه -المقياس الخامس: يجب أن تكون الأرقام المجمعة قابلة للجمع حقيقة.

و -المقياس السادس: يجب أن تكون جميع المعلومات المعطاة في القوائم المالية قابلة للصحة والتحقيق.

ز -المقياس السابع: يجب أن يكون لجميع المعلومات المعطاة في القوائم المالية قيمة تزيد عن تكلفتها(أبوشملة،2011).

2-1-4 كيفية تحديد القيمة العادلة

أولا: في حالة وجود سوق مالي نشط

يتم الحصول على القيمة العادلة في حالة وجود سوق مالي نشط من المصادر التالية:

1 -الأسعار المنشورة في سوق نشط هي أفضل دليل على القيمة العادلة من خلال سوق الأوراق المالية أو تاجر أو وسيط أو حكومة.

2 -إذا كانت الأداة المالية غير متداولة في السوق المالي عند إعداد القوائم المالية يتم اعتبار السعر الذي تم في آخر عملية (سعر الإقفال) قبل تاريخ إعداد

الميزانية هي القيمة العادلة بثبات نفس الظروف الاقتصادية، بمعنى عدم حصول تغيير مهم في الظروف الاقتصادية منذ تاريخ أخر عملية إقفال وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية.(حميدات،2013).

ثانيا: في حالة عدم وجود سوق مالي نشط

تقاس الأصول والالتزامات المالية التي ليس لها قيمة عادلة في سوق مالي نشط من خلال وسائل التقييم، مثل طريقة تكلفة الاستبدال (الإحلال)، أو طريقة القيمة السوقية الجارية، أو طريقة خصم التدفقات النقدية وغيرها من طرق كما هو مبين بالفقرة القادمة.

2-1-5 طرق تقييم وقياس القيمة العادلة

مع بداية عقد التسعينيات من الألفية الثانية ونتيجة للانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة بدأ التزايد في الآراء المؤيدة لاتجاه المحاسبة على أساس قياس القيم العادلة وخاصة لبنود الأصول والاستثمارات المالية، بهدف إظهار قيمتها الأقرب إلى الواقع عند إعداد الحسابات الختامية، ويمثل أسلوب قياس القيمة العادلة بعدة طرق يمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة، وبالرغم من أنها تختلف في طرف الاحتساب لكنها تتقارب في النتائج، وأهم المفاهيم ما يلي:

2-1-5-1 تكلفة الاستبدال (الإحلال): تتمثل في الجزء من النقدية (أو ما يعادله) الذي يمكن أن تتحمله الشركة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوافر للشركة من نقدية (أو ما يعادله) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي(القشي، 2008)، وعرفت أيضا بالسعر الداخل وتحتسب من

خلال التعرف على تكلفة اقتناء الأصل المماثل للأصل الذي بحوزة الشركة عند إعادة التقييم(مطروسويطي، 2012،ص196).

2-1-5-2 القيمة السوقية الجارية: تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادله) التي يمكن أن تحصل عليها الشركة فيما لو قامت ببيع ما هو متوافر لديها من موجودات في الوقت الحالي، ويفترض أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير(القشي،2008)، وعرفها (مطر وسويطي، 2012 ،ص196) بأنها القيمة الخارجة أي سعر البيع الذي يمثل مقدار النقدية (أو ما يعادله) الذي يمكن أن تحصل الشركة لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي وبطريقة عادية وليس التخلص منها عن طريق التصفية.

2-1-5-3 صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق: يمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية، ويمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي(القشي،2008)، كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين" بسعر البيع المقدر أثناء سير العمل (التكاليف المقدرة للإنجاز + التكاليف المقدرة لانجاز البيع)، وأيضا عرفها (مطر وسويطي، 2012،ص197) بالقيمة المالية المخصومة، حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفترات قادمة، باستخدام معدل الخصم المناسب، ويتمثل دخل الشركة في الفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية الفترة وقيمتها الحالية في بدايتها.

2-1-5-4 القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة : تقوم هذه الطريقة على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب، وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس (تكلفة الفرصة البديلة) حسب رأي الاقتصاديين ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة المخاطر اللازمة للبنود التي تم قياسها(القشي،2008).

2-1-6 مقومات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

من أهم المقومات الأساسية التي تعتمد عليها محاسبة القيمة العادلة وهى عملية التبادل نفسها بمعنى لابد من وجود بائع ومشتري في نفس الوقت بحيث ان يكون لديهم الرغبة والمقدرة في الدخول لسوق بكل إرادة ومعرفة بكل التفاصيل الصفقة.

ويرى(صيام، 2008) بان المقومات الأساسية لقياس القيمة العادلة تتوافر في مجموعة من المقومات الآتية:-

1 -وجود موضوع للتبادل، بمعنى وجود سلعة معروضة بالسوق(العرض والطلب).

2 -وجود طرفيّ عملية التبادل، بمعنى وجود (البائع والمشتري) للسلعة المعروضة.

3 -تمتع طرفيّ عملية التبادل بالإرادة الحرة في إجراء التبادل، بمعنى وجود (الرغبة) لإتمام الصفقة دون اكره أو ترغيب من احد.

4 -إلمام طرفيّ عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية، بمعنى حصول كلا من البائع والمشترى على (البيانات والمعلومات) الكافية لإتمام الصفقة.

5 -وجود سوق نشط لتتلاقى من خلاله الإرادة الحرة لطرفيّ عملية التبادل.

6 -استمرار طرفيّ عملية التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود أي اتجاه للتصفية أو لتقليص النشاط بصورة جوهرية.

7 -تمتع البيئة الاقتصادية المحيطة بطرفيّ عملية التبادل بالاستقرار النسبي.

2-1-7 صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

من المعروف انه من الصعب تقبل التغيير وخاصة بالمبادئ والأسس المحاسبية التى تستخدمها الشركات لفترات طويلة مثل مبدأ التكلفة التاريخية، ويرجع دلك الخوف من التغيير وعدم الرغبة للتطوير وفهم الأساليب والمفاهيم والمعايير الحديثة إلى عدة أسباب منها الخوف من التغيير وعدم الرغبة للتطوير، حيث يرى(السعافين، 2006) أن محاسبة القيمة العادلة قد تواجه عملية تطبيقه الصعوبات التالية:

1 -رفض التغيير، ذلك بسبب تعارضه مع مبدأ الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية

2 - الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة.

3 -عدم توافق القوانين واللوائح الحكومية مع المعالجات الحسابية الواردة في المعايير الدولية .

كما يرى (مطر وسويطي، 2012) بان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يحتاج إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف إضافية مما تؤدى إلى رفع التكلفة عن المنفعة، وأيضا تأخير إعداد وإصدار التقارير المالية والأمر الذي ينعكس سلبا على مستخدمي البيانات المالية، وبالتالي يكون له تأثير عكسي على إيرادات الشركة.

ويرى البعض بأنه لابد من وجود سوق نشط للأدوات المالية لكي تقوم الشركات بعملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وخاصة في البلدان النامية والتي تعتبر أسواقها المالية أسواق ناشئة وغير كفؤه، ومن أهم مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة ما يلي:

1 - تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط.

2 - أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.(يونس،2011، ص28)

ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع بعض المحاسبين والمراجعين بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي بتاريخ 2014/3/25 بخصوص بعض الصعوبات التي تواجه إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي رقم (39)، أكدوا بان من أهم الصعوبات التي تواجههم هي عقلية الإدارة العليا التقليدية وخوفها من التغيير، وان الإدارة العليا تعتبر الوضع الراهن هو الوضع الأمثل، وان الأمور على ما يرام و لا داعي من التغيير وانه سوف يكلف الشركة ويؤخرها عن مواعيد تقديمها للتقارير المالية، وكذلك قال السيد محمد الصلابى / مدير إدارة التداول بسوق المال الليبي بان صعوبة تطبيق المعيار المحاسبي

الدولي رقم (39) هي من أهم أسباب عدم إلزام الشركات المدرجة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في مقابلة أخرى أجريت مع مدير إدارة المحاسبة بمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس بتاريخ 2014/4/2 الذي أكدا بان من أهم أسباب عدم تطبيق المعايير الدولية يكمن في نقص الخبرة لدى الموظفين وخاصة الموظفين الجدد، ويرجع السبب إلى تدنى المستوى التعليمي بالجامعات الليبية، وعدم إدراج مناهج المعايير الدولية من ضمن البرامج التعليمية.

2-1-8 مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة

يعتبر استخدام محاسبة القيمة العادلة البديل الأفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية، حيث تتصف مخرجات البيانات المالية المعتمدة على قياسها بالقيمة العادلة إلى الكثير من المزايا التي ندرج بعضها فيما يلي(مطروسويسي،2012):

1 -تعكس الواقع الاقتصادي للشركة وتعبر القيمة العادلة عن المفهوم الشامل للدخل.

2 -توفر قياس أدق للربح الاقتصادي والقيمة الاقتصادية للشركة.

3 -يراعى استخدام محاسبة القيمة العادلة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد.

4 -تتماشى مع مفهومي المحافظة على رأس المال الحقيقي والمادي.

5 -تعتبر مخرجاتها أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية.

6 -تستخدم في إجراءات التنبؤات المستقبلية و تقدير التدفقات النقدية.

7 -تعطي للمستثمرين نظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة الشركة وخاصة المستخدمين الجدد.

2-1-9 عيوب استخدام محاسبة القيمة العادلة

لم يقدم هذا المنهج نموذج قياس محاسبي متكامل، يكون البديل الأفضل لمعالجة أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية، يغني المحاسبين عن بدائل القياس الأخرى مما ترتب عليه ظهور أوجه القصور وهي ما يلي:

1 -عدم الحيادية ودقة القياس المحاسبي بسبب التحيز واختلاف الآراء الشخصية.

2 -يتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصروفات إضافية (زيادة التكلفة عن المنفعة).

3 -صعوبة تحديد القيمة العادلة لكثير من أصول الشركة ، وخاصة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة أو منتظمة، أو معلومات كافية عن خصائصها الفنية.

4 -تتطلب وقت أطول لإعداد البيانات المالية مما يسبب في تأخيرها.

5 -اختلاف نتائج مخرجات القياس لتعدد بدائل القياس بالقيمة العادلة مما يفقد البيانات المالية مصداقيتها و موضوعيتها وقابليتها للمقارنة.

ومما تقدما لابد من الاعتراف بأن للنموذج التقليدي للمحاسبة عناصر ايجابية وأوجه قصور، كما أن للنماذج الحديثة مزايا كثيرة وعيوب متعددة، ورغم ذلك نجد أن هناك تحول ملحوظ في بدائل القياس المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة مع العلم بأن نموذج القيمة العادلة يعتمد بالأساس على مبدأ التكلفة التاريخية في الإثبات المحاسبي، وأن المعايير المحاسبية الدولية تتجه بشكل مكثف نحو القياس والإفصاح عن كثير من الأصول المالية بالقيمة العادلة، من أمثلة ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) والخاص بالأدوات المالية:(الاعتراف والقياس).

2-2 معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة

2-2-1 نشأة ومفهوم المعايير المحاسبية الدولية

أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية، (INTERNATIONAL ACCOUNTIING (IASC STANDARDS COMMITTE، عام 1973 نتيجة لاتفاق تم بين الهيئات المهنية في عشر دول هي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى 150 هيئة تنتمي إلى 104 دولة . وأصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (41) معيارا دوليا للمحاسبة ... .

وتعرف المعايير المحاسبية بأنها "مقاييس أو نماذج أو مبادئ أساسية تهدف إلى تحديد الأسس السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها"(حماد،2009).

كما يعرف المعيار المحاسبي الدولي بأنه "بيان إداري مكتوب تصدره لجنة معايير المحاسبة الدولية، ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة ويلقى قبولا عاما على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي"(العداسي، 2011،ص 64).

وتبعا لما سبق يمكن القول بان المعيار المحاسبي الدولي هو دليل توجيهي يصدر عن جهة دولية مختصة بالمجال المحاسبي، يوضح فيها الإجراءات والطرق والسياسيات المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد وإصدار التقارير المالية، وكيفية عرض نتائجها بالقوائم المالية

الختامية. وتكمن أهمية وضع معايير محاسبية الدولية في ضمان تجانس وتوحيد البيانات المحاسبية وإضفاء المصداقية عليها، بغية تحكيم عادل يبين مصالح فئات مختلفة والتي هي في الأساس غير متجانسة، وذلك من خلال تحديد وقياس الأحداث المالية، وتوصيل نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، وتحديد الطريقة المناسبة وفي الوقت المناسب. (حميد ابوصالح،2011)

ولقد بدأ الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها تضاعف وتتطور وتنوع المعاملات التجارية بين منشآت الأعمال الدولية، وأيضا تضاعف الاستثمارات بينها، ولتكون أساسا يتم الاسترشاد به في العمليات التجارية الدولية، وخاصة تلك العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية. وتسعى اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تناول أهمها في ما يلي:-

1 -إعداد وإصدار معايير محاسبية لتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية في مختلف دول العالم.

2 -العمل المستمر والدائم على تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية المستخدمة في مختلف دول العالم، بهدف إعداد قوائم ذات مواصفات موحدة على المستوى الدولي.

3 -العمل على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية.

4 -التأكد من أن البيانات المالية المنشورة مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية وإقناع الحكومات والهيئات وأسواق المال بمطابقة المعايير التي تقوم بصياغتها وترجمتها(حماد،2010).

ويبين الجدول رقم (2–1) قائمة المعايير المحاسبية الدولية النافذة والمعمول بها وهى(28) معيارا من أصل (41) معيار دوليا تم إصدارها من قبل لجنة ومجلس المعايير المحاسبة الدولية وهى كما يلي:–

جدول رقم (2–1)

المعايير المحاسبية الدولية (النافذة)

ت.	رقم المعيار	عنوان المعيار
01	IAS(1)	عرض القوائم المالية
02	IAS(2)	المخزون
03	IAS(7)	قوائم التدفقات النقدية
04	IAS (8)	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
05	IAS(10)	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
06	IAS(11)	عقود الإنشاء
07	IAS (12)	ضرائب الدخل
08	IAS(16)	الممتلكات والمصانع والمعدات
09	IAS(17)	عقود الإيجار
10	IAS(18)	الإيراد
11	IAS(19)	منافع الموظفين
12	IAS(20)	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
13	IAS(21)	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
14	IAS(23)	تكاليف الاقتراض
15	IAS(24)	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
16	IAS(26)	المحاسبة والتقرير عن برنامج منافع التقاعد
17	IAS(27)	القوائم المالية المنفصلة
18	IAS (28)	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
19	IAS(29)	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
20	IAS (32)	الأدوات المالية : العرض
21	IAS (33)	ربحية السهم
22	IAS(34)	التقارير المالية المرحلية

23	IAS (36)	الانخفاض في قيمة الأصول
24	IAS(37)	المخصصات ، الأصول والالتزامات المحتملة
25	IAS (38)	الأصول غير الملموسة
26	IAS(39)	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس
27	IAS (40)	الاستثمارات العقارية
28	IAS(41)	الزراعة

ونلاحظ من الجدول رقم (2–1) بأنه هناك معايير محاسبية قد تم دمجها مع معايير أخرى، وأيضا هناك معايير قد تم إلغائها، وهذا ناتج عن الاهتمام والحرص الكبير من قبل اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية على تطوير وتسهيل تطبيق المعايير بين الدول، وذلك بغرض الوصول إلى التوافق والتجانس الدولي وتشجيع الدول على تطبيقها والعمل بها ، ويبين الجدول رقم (2–2) المعايير المحاسبية الدولية غير النافذة (الملغاة).

جدول رقم (2–2)

المعايير المحاسبية الدولية (الملغاة)

ت.	رقم المعيار	عنوان المعيار (الملغى)	سبب الإلغاء
01	IAS(3)	القوائم المالية الموحدة	انتقلت متطلبات المعيار عام 1989م إلى معياريّ المحاسبة الدوليين أرقام (27،28)
02	IAS (4)	محاسبة الاهتلاك	سحب هذا المعيار عام 1999م واستبدل بالمعايير أرقام (16،22،38)
03	IAS(5)	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عام 1997م
04	IAS (6)	أثار التغيرات في أسعار الصرف	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم (15) والذي ألغي لاحقاً عام 2003م
05	IAS(9)	محاسبة تكاليف البحث والتطوير	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
06	IAS (13)	عرض الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
07	IAS(14)	التقرير عن القطاعات	حل محله معيار الإبلاغ الدولي رقم (8) الساري المفعول عام 2009م

08	IAS (15)	المعلومات التي تعكس التغيرات في الأسعار	تم سحبه عام 2003م
09	IAS(22)	اندماج الأعمال	تم استبداله بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) عام 2004م
10	IAS (25)	محاسبة الاستثمارات	حل محله معياريّ المحاسبة الدولية أرقام (39،40) سنة 2001م
11	IAS(30)	الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة	استبدل بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الساري المفعول عام 2007م
12	IAS (31)	الحصص في المشاريع المشتركة	دمج في معيار المحاسبة الدولي رقم (28) والإبلاغ المالي الدولي رقم (12)
13	IAS(35)	العمليات غير المستمرة	استبدل بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (15) الساري المفعول 2005م

2-2-2 معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة

وفيما يلي المعايير المحاسبية الدولية الموجهة ناحية القيمة العادلة:

1 -المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) بعنوان المحاسبة على الاستثمارات في المشاريع الزميلة حيث أشار في الفقرة (17) إلى ضرورة إطفاء الفرق بين تكلفة الاستثمار ونصيب المستثمرين في القيمة العادلة إلى صافي الأصول المحدودة ، وينص هذا على أن القيمة العادلة هي مقياس لتقييم الاستثمار بعد التشغيل لمعرفة نتيجة هذا الاستثمار.

2 -المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) بعنوان الأدوات المالية : حيث أشار إلى أن القيمة العادلة تعكس تقدير الأسواق المالية لقيمة التدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.

3 -المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) بعنوان الأصول غير الملموسة حيث أشارت الفقرة (34) من المعيار إلى القيمة العادلة كأساس لقياس تكلفة الأصل غير الملموس (المستغنى عنه) الذي تتم مبادلته بأصل آخر حيث تعادل هذه القيمة العادلة للأصل المستلمة، معدلة بمبلغ النقد، المدفوع أو المستلم.

4 -المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بعنوان الأدوات المالية الاعتراف والقياس حيث ركز هذا المعيار على الأدوات المالية (الأسهم و السندات) بحيث تقاس جميع الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة و لغير المتاجرة بالقيمة العادلة(الشرع،2010).

الفصل الثالث

المحاسبة عن الأدوات المالية في ظل المعيار المحاسبي الدولي (39)

3- المحاسبة عن الأدوات المالية في ظل المعيار المحاسبي الدولي (39)

3-1 الأدوات المالية ومشتقاتها

ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية حاجات المتعاملين بها من خلال عمليات التبادل التي تتم على هذه الأدوات، ولتغطية الحاجة إلى رؤوس الأموال والتمويل من قبل الشركات سواء كانت قصيرة الأجل (السيولة) أو طويلة الأجل (شراء أصول مادية) ونتيجة لذلك فقد ظهرت الأسواق المالية والرأسمالية لتوفير هذه الأدوات وتقديم الخدمات المالية للمتعاملين بهذه الأدوات. لذا سوف نتناول في هذا المبحث الأدوات المالية وأنواعها ومفهومها ومشتقاتها وذلك حسب ما جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بعنوان الأدوات المالية:(الاعتراف والقياس).

3-1-1 طبيعة الأدوات المالية

تعرف الأداة المالية Financial Instrument بأنها "أي عقد يحدث أصلاً مالياً لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر"، كما يعرف الأصل المالي Financial Asset بأنه "أي أصل يكون عبارة عن نقدية أو أصل مالي آخر من مشروع آخر أو حق تعاقدي لتبادل الأصول المالية أو التزامات مالية مع مشروع آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية". أما الالتزام المالي Financial Liabilities يعرف بأنه "أي التزام تعاقدي أي تسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمشروع آخر، أو تبادل الأدوات المالية مع مشروع آخر بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية"(جمعة،2010،ص34).

ومما تقدم نستخلص أن الأصول المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) تتضمن ما يلي:-

1 -النقد.

2 -الإيداعات في المشروعات الأخرى.

3 -الذمم المدينة (التجارية).

4 -منح القروض للمشروعات الأخرى.

5 -أدوات الدين (الاستثمارات في السندات).

6 -أدوات حقوق الملكية (الاستثمارات في الأسهم).

أما أدوات الالتزامات المالية تتضمن:

أ -التزامات الوديعة.

ب -الذمم الدائنة (التجارية).

ج -القروض من مشروعات أخرى.

د -السندات وغيرها من أدوات الدين الصادرة من قبل المشروع.

3-1-2 أنواع الأدوات المالية

أولاً: أدوات الملكية

وتتمثل هذه الأدوات في الأسهم العادية، والأسهم الممتازة وهي كالتالي:(الحلو، 2009)

1-الأسهم العادية Common Stock

تعتبر الأسهم العادية هي النوع الأكثر والأوسع استخداماً من قبل الشركات في حصولها على الموارد التمويلية وخاصة عند تأسيس الشركات الجديدة.

ويمثل السهم العادي مستند ملكية يتمتع حامله بحقوق ضمنها قانون الشركات له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية.

2-الأسهم الممتازة Preferred Stock

يمثل مستند ملكية يتمتع حامله بحقوق لها الأولوية على حامل الأسهم العادي إلا إنه لا يتمتع بحق التصويت، له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية (فرغلي، 2011).

ثانياً: أدوات الدين

السندات Bonds وتعتبر السندات الورقة الأساسية التي يتعامل بها في الأوساط المالية وتعتبر مصدر أساسي للتمويل للعديد من الشركات. ويعرف السند بأنه "مستند مديونية قابل للتداول ولأجل محدد وبفائدة محددة (الحلو، 2009،ص56). وتشتمل السندات التي تصدرها الشركات على ما يلي:(الحلو،2009)

أ – قيمة اسمية: وهي القيمة المدونة في السند، وهي تمثل كمية النقود التي تقترضها الشركة وتعيد دفعها عند تاريخ الاستحقاق.

ب تاريخ الاستحقاق: لكل سند تاريخ استحقاق محدد في المستقبل.

ج سعر الفائدة: على الشركة المصدرة للسند أن تدفع مبلغاً محدداً من الفائدة على السند، يساوي قيمة الدفعات السنوية علي القيمة الاسمية للسند.

د –حق الاستدعاء: حيث تقوم الشركة بوضع شرط في عقد السند يعطيها حق استدعاء السند قبل تاريخ الاستحقاق وفي أي وقت شاءت.

ثالثاً: المشتقات المالية

المشتقات **Derivatives** هي عبارة عن عقود مثل الخيارات (الشراء أو البيع في المستقبل) والعقود الآجلة والعقود المستقبلية والمبادلات(جمعة، 2010،ص45). ويتلخص

مفهوم المشتقات المالية في أنها عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي ولا تتطلب استثمارات مبدئية وتعتمد قيمتها على الأصل المعني موضوع العقد، ويتضمن العقد ما يلي:(البشايرة، 2010)

1) تحديد سعر موضوع العقد من أجل التنفيذ المستقبلي.
2) تحديد الكمية التي تطبق عليها السعر.
3) تحديد الزمن الذي يسري فيه العقد.
4) تحديد الشيء محل العقد سواء أكان سعر ورقة معينة أو سعر سلعة معينة أو سعر صرف أجنبي أو سعر فائدة محدد.

تتكون المشتقات المالية من عقود الخيارات والعقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المبادلات(البشايرة،2010).

وتعرف المشتقات المالية بأنها أدوات مالية تنتج عن عقود تقوم الشركة بعقدها مع الغير، وتتصف بما يلي: (حميدات، خداش، 2013)

أ –تتغير قيمتها عند تغير الأصل الضمني أي البند المتفق عليه في العقد، مثل سعر الفائدة، وأسعار صرف العملة، وسعر سلعة معينة مثل النفط أو الذهب، او مؤشر ائتمان أو غيرها.

ب لا تحتاج صافى استثمار أولي عند إبرام العقد، أو قد يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.

ج– سيتم تسويتها في المستقبل. ومن الأمثلة عليها العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود المقايضة، وعقود الخيار.

1.العقود الآجلة Forward Contracts

هي عقود بين طرفين لشراء أو بيع مقدار محدد من الأدوات المالية، أو السلع، أو العملات الأجنبية أو أي أصل أخر بسعر مستقبلي معين وهو ما يسمى بالسعر الآجل أو سعر الممارسة. ويعتبر هذا النوع من العقود ملزمة لطرفي العقد ولا يترتب عليها في الغالب دفع علاوة عند إبرام العقد، ويتم الاتفاق على شروط العقد بين الطرفين من حيث تاريخ الممارسة والسعر وكمية الأصل موضوع العقد.

2.العقود المستقبلية Futures

هي شبيهة بالعقود الآجلة إلا إن هذه العقود تكون مدرجة في البورصة أو من خلال الجهات المصدرة لها على شكل عروض محددة بكميات وأسعار معروضة بشكل مسبق.

3.عقود المبادلة (المقايضة) SWAPS

هي عقود لمبادلة أدوات مالية بين طرفين بأسعار وشروط محددة، بحيث يتم تنفيذها في المستقبل مثل عقود مبادلة العملات الأجنبية وعقود مبادلة العملات الأجنبية وعقود مبادلة أسعار الفائدة.

4.عقود الخيار Options

هناك نوعان من أنواع الخيارات:

أ – حق شراء Call Option ويشمل شراء حق خيار الشراء، وشراء حق خيار البيع، وهو عبارة عن اتفاقية بين طرفين تتضمن أن يكون لطرف (المشتري) الحق

وليس الإلزام بشراء موجود معين بسعر محدد خلال فترة محددة، ويدفع هذا الطرف (المشتري) للطرف الأخر (البائع) ثمنا مناسبا لهذا الحق يسمي علاوة، مع ملاحظة إن الطرف الأخر (البائع) يكون ملتزما بتنفيذ الاتفاقية باعتباره قد قبض ثمنا له وباعتباره مقتنعا بان السعر المحدد في الصفقة يعتبر ثمنا مناسبا للتخلي عن الموجود.

ب – حق بيع Put Option ويشمل بيع حق خيار الشراء وبيع حق خيار البيع، وهو عبارة عن اتفاقية (عقد) بين طرفين، تعطي الحق وليس الإلزام بموجبها للمشتري (حامل الحق) بان يبيع موجود معين بسعر معين خلال فترة زمنية معينة، ويدفع المشتري مقابل هذا الحق ثمن (علاوة) للطرف الأخر (البائع) والذي يكون ملتزما بالتنفيذ في حال رغبة المشتري بذلك.

ويبين الشكل رقم (3–1) الأدوات المالية ومشتقاتها المدرجة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

الشكل رقم (3–1)

(الأدوات المالية ومشتقاتها)

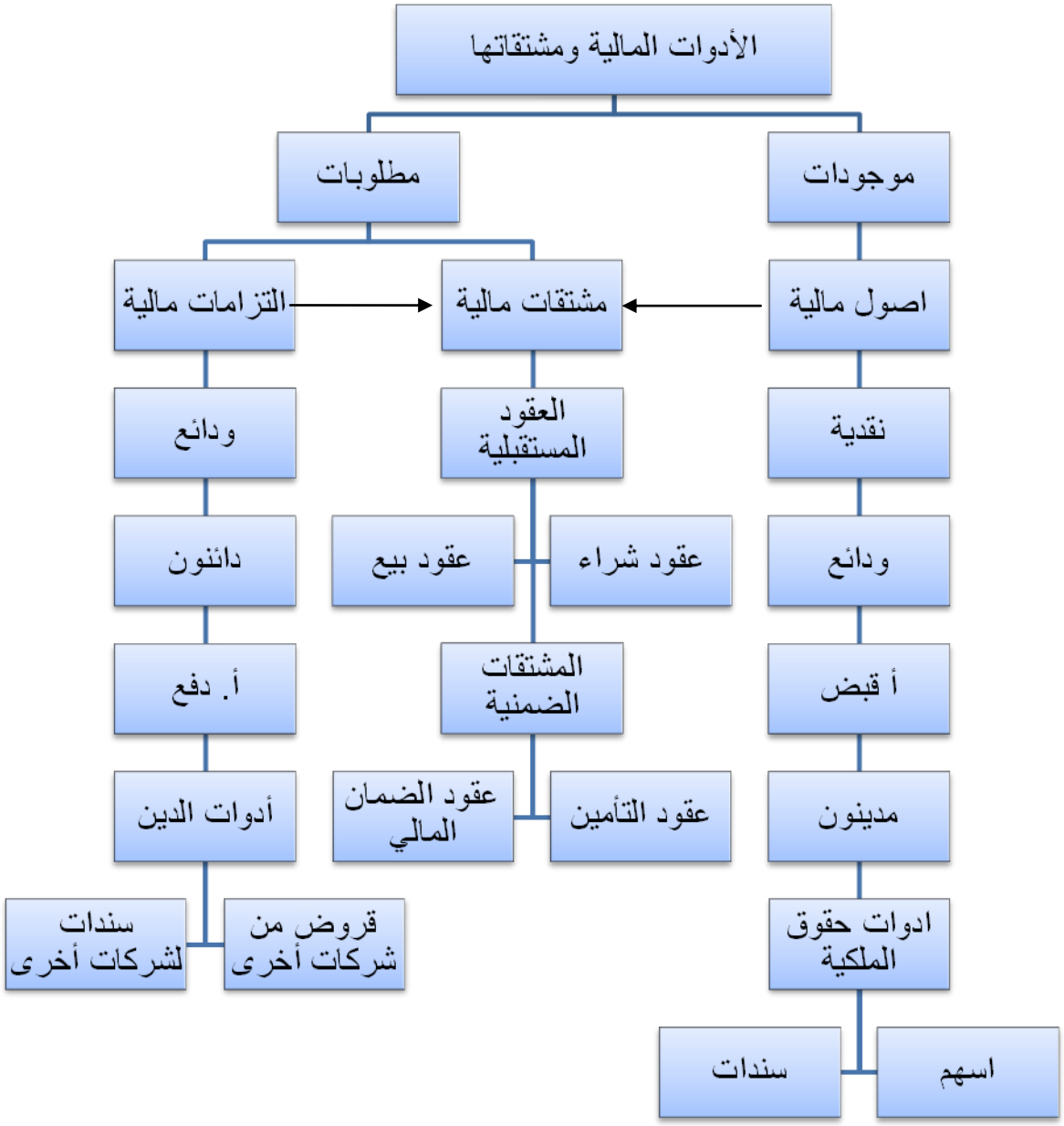

المصدر/إعداد الباحث.

3-2 معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

3-2-1 تقديم : جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) الأدوات المالية:(الاعتراف والقياس)استكمالاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(32) والمتعلق بعرض الأدوات المالية، ويعتبر معيار المحاسبة الدولي رقم (39) نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية(أبونصار،حميدات، 2013).

لذا سوف نتناول في هذا الجزء الأهداف الرئيسية للمعيار وكذلك بيان حدوده ونطاقه، وتوضيح كيفية الاعتراف والقياس المبدئي للأصول والالتزامات المالية، وأيضاً كيفية تصنيف الأدوات المالية ومشتقاتها لغرض القياس اللاحق وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية عند إعداد القوائم المالية وكذلك حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (39).

3-2-2 هدف المعيار

يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) إلى ما يلي:(ابونصار وحميدات،2013)

1 -وضع أسس وقواعد الاعتراف (الإثبات) المتعلقة بالأصول المالية والالتزامات المالية وقياسها بالقيمة العادلة.

2 -الاعتراف بالمشتقات المالية مثل العقود المتعلقة بشراء وبيع أصول أو بنود غير مالية مثل عقود شراء النفط والذهب.

3 -بيان كيفية تصنيف الأصول والالتزامات المالية ومتى يتم إلغاء الاعتراف بها.

4 -توضيح المعالجات المحاسبية اللازمة لانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط.

أي بمعنى آخر يهدف المعيار إلى معرفة توقيت تسجيل وإثبات وقياس وتصنيف الأدوات المالية ومشتقاتها وكذلك التعبير عنها بالقيمة العادلة وإظهارها في الميزانية العمومية وأيضاً متى يتم إلغاء الاعتراف بها وحذفها من الميزانية العمومية.

3-2-3 نشأة المعيار وتطوره

أصدر معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية:الاعتراف والقياس" في مارس1999 من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC). وفي مارس من سنة 2000 صادقت اللجنة على منهج معين لنشر الإرشادات التنفيذية حول المعيار على شكل أسئلة وأجوبة، وذلك لتوضيح وتخفيض درجة التعقيد في فهم وتطبيق المعيار، وفي أبريل من سنة 2001 قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يستمر العمل بالمعايير التي صدرت عن اللجنة ومن بينها المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، وحدث ذلك عندما تحولت اللجنة إلى مجلس والذي قام بدوره بتعديل وسحب بعض المعايير آنذاك. ومن تم أجرى المجلس تعديلاً محدداً على المعيار رقم (39) وذلك في يونيو من سنة 2003 عندما أصدر المجلس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1)، وهكذا استمر المجلس في إجراء التعديلات تلو الأخرى على المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) من أجل التطوير وتبسيط التعقيدات التي صاحبت تطبيقه، حيث أصدر المجلس تعديلاً في مارس من سنة 2004 بخصوص معالجة مخاطر سعر الفائدة باسم محاسبة تحوط القيمة العادلة. وفي ديسمبر من نفس السنة تمت إضافة الاعتراف المبدئي بالأصول والالتزامات المالية وفي أبريل من سنة 2005 أصدر المجلس تعديلاً بشأن محاسبة تحوط التدفق النقدي، ومن ثم في يونيو

من نفس السنة أصدر المجلس تعديلاً بشأن خيار القيمة العادلة، وصاحبه تعديلا في أغسطس من نفس السنة ً بشأن عقود الضمان المالي. وفي يوليو من سنة 2008 أصدر المجلس تعديلاً بشأن البنود المؤهلة المحوطة. وفي أكتوبر 2008 أصدر المجلس تعديلاً بشأن إعادة تصنيف الأصول المالية، وفي نوفمبر من سنة 2008 أصدر المجلس تعديلاً بشأن إعادة تصنيف الأصول المالية حسب تاريخ النفاذ والانتقال. وأخيراً أصدر المجلس تعديلاً في مارس من سنة 2009 بشأن ضم المشتقات الضمنية.(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2010).

ونلاحظ مما سبق سرده نلاحظ اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وذلك لتسهيل إجراءات تطبيقه وسهولة فهمه وإدراكه من قبل المحاسبين والمحللين الماليين العاملين بالشركات والمنشات الاقتصادية.

3-2-4 حدود ونطاق المعيار

ينبغي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) على كافة الأدوات المالية فيما عدا استثناء البنود التالية من متطلبات المعيار والتي صدر لها معايير خاصة لمعالجتها، وهي كما يلي:(حماد،2010)

1 -الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة والتي صدر بخصوصها المعايير المحاسبية الدولية أرقام (IAS 27-IAS 28-IAS 31).

2 -حقوق والتزامات عقود الإيجارات، والتي صدر لها معيار خاص رقم (IAS 17).

3 -خطط الأصول والالتزامات المتعلقة بخطط منافع العاملين، والتي تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 19) لمعالجتها.

4 -الخطط والالتزامات في ظل عقود التأمين، والتي صدر لها معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS 4).

5 -معاملات الدفع على أساس الأسهم، والتي صدر بشأنها معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS2).

6 -عقود الأمور المحتملة في اندماجات منشآت الأعمال، والتي صدر لها معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS3).

3-2-5 الاعتراف المبدئي بالأصل المالي

الاعتراف (أو الإثبات) Recognition هو تسجيل عمليات الشركة في السجلات والدفاتر المحاسبية، ويقصد بالاعتراف المبدئي بالأصل المالي "هو التوقيت الذي ينبغي على الشركة القيام بتسجيل الأصل والالتزام المالي مبدئياً في ميزانيتها العمومية".(حماد، 2011، ص436). الاعتراف المبدئي يعني تسجيل الأصل المالي أو الالتزام المالي وإظهارها من ضمن الأصول والالتزامات المالية عند إعداد الميزانية العمومية للشركة بشرط أن تكون الشركة طرفاً تعاقدياً في عملية بيع وشراء أداة مالية معينة.

ويعني هذا أن الشركة قد اعترفت بحقوقها والتزاماتها المالية التي تعاقدت عليها في عملية بيعها أو شرائها للأدوات المالية، ولا يتم الاعتراف بالعقود والمعاملات المستقبلية المتوقعة أو المحتملة وذلك لعدم وقوع تعاقد محدد لأداة مالية معينة وكانت الشركة طرفاً فيها، إذ لابد من شرط إتمام عملية التبادل، أي التوقيع على العقد حتى يمكن للشركة الاعتراف المبدئي بأي أداة مالية وبالتالي تسجيلها وإثباتها وإظهارها من ضمن أصولها المالية بالميزانية العمومية.

ويعرف (ابونصار،حميدات، 2013، ص569) الاعتراف بالوقت الذي يجب أن تسجل فيها الشركة بشكل أولي (لأول مرة) أصلاً أو التزاماً في الميزانية العمومية.

ويقصد بالوقت هنا هو (تاريخ التعامل) أي تاريخ إتمام عملية التبادل (الشراء أو البيع)، وتتضمن عملية الاعتراف استبعاد الأصل الذي تم بيعه والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع ناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية (العادلة) وكذلك الاعتراف بالذمم المدينة(المدينون) في حالة البيع بالآجل.

3-2-6 إلغاء الاعتراف

يشير مصطلح إلغاء الاعتراف إلى "التوقيت الذي يحذف فيه الكيان أصلاً أو التزاماً من ميزانيته العمومية" (حماد، 2011،ص438)، ونلاحظ وجود كلمة (الكيان) بالتعريف السابق والذي يقصد به الكاتب هنا بالمؤسسة أو المنشأة أو الشركة أو المشروع ... ألخ.

3-2-6-1 إلغاء الاعتراف بالأصل المالي

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي فقط عندما:-(جمعة، 2010،ص55-66)

1. تنتهي مدة الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي.
2. نقل الأصل المالي، وتقوم الشركة بنقل الأصل المالي إذا:

أ -قامت الشركة بنقل الحقوق التعاقدية باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي.

ب إذا احتفظت الشركة بالحقوق التعاقدية باستلام تدفقات نقدية للأصل المالي ولكنها تتحمل التزاماً تعاقدياً آخر بدفع التدفقات النقدية المستلمة لطرف آخر في اتفاق معين.

ويرى (ابونصار،حميدات، 2013) بأنه يتم إلغاء الاعتراف بأصل مالي معين أو جزء منه عندما تفقد الشركة السيطرة على الحق التعاقدي للأصل وبالتالي تفقد التدفق النقدي منه، أو عندما تقوم الشركة بتحويل الأصل لطرف آخر بمعنى التنازل عنه لطرف آخر عن طريق البيع. كذلك يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي في حالة تحويله لطرف آخر مع الاحتفاظ باستلام التدفقات النقدية للأصل وفي نفس الوقت تكون الشركة طرفاً في تعاقد آخر محدد بدفع التدفقات النقدية للأصل الذي قامت بتحويله.

كما يبين المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) إلغاء الاعتراف بالأصل المالي بالكامل في حالة نقل الشركة بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتوقعة من الأصل المالي، ويتم الاعتراف بالفرق الناتج بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم (القيمة العادلة)، وبعد خصم أية التزامات قد تنشأ عن عملية التخلص من الأصل في قائمة الدخل (أرباح–خسائر)، وفي حالة إلغاء الاعتراف بجزء من الأصل المالي، فإن القيمة الدفترية سوف يتم توزيعها تناسبياً بين الجزء المباع والجزء المتبقي ، ويتم تحديد ما يتعلق بالجزء المباع باستخدام القيمة العادلة في تاريخ البيع وترحيل الفرق إلى قائمة الدخل (ربح أو خسارة) بيع أصول.

3-2-6-2 إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي

يتم انقضاء الالتزام (أو جزء منه) عندما يقوم المدين بما يلي:(المعايير الدولية ، 2010)

1 -عندما يدفع الدائن الالتزام (أو جزء منه) نقداً،او أصل مالي بديل، أو بضاعة، أو خدمات.

2 -عند إعفاء الدائن قانونياً من المسؤولية الرئيسية عن الالتزام (أو جزء منه) إما من خلال إجراء قانوني أو من خلال الدائن (إذا منح المدين ضمانة معينة).

3 -يتم الاعتراف بمكسب أو خسارة بهذا إذا استبدل الالتزام المالي الأصلي بالتزام مالي جديد ذي شروط مختلفة بشكل جوهري أو عدل شروط التزام مالي قائم (حماد، 2011،ص453).

3-2-7 تصنيف الأصول المالية

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 من الشركات تصنيف الأصول المالية إلى أربعة مجموعات.(مليجي،كريمة،2012،ص889):

المجموعة الأولي: أصول مالية تحتفظ بها لأغراض المتاجرة

يكون الهدف الأساسي من اقتنائها تحقيق أرباح على المدى القصير من خلال الاستفادة من تغيرات الأسعار ، حيث يتم تقييم هذه الأصول عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن عملية التقييم في الفترة التي تحدث فيها.

المجموعة الثانية: الأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

تتمثل في الأصول التي تحتفظ بها الشركة لتاريخ استحقاقها وتظهر بتكلفتها مخصوماً منها المخصصات.وعرفها (ابونصار وحميدات، 2013) بأنها أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات محددة او قابلة للتحديد ولها موعد استحقاق ثابت وللشركة نية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، مثل السندات ذات فائدة ثابتة وموعد سدادها محدد.

المجموعة الثالثة: الأصول المالية الجاهزة للبيع

تتمثل في الأصول التي لا يحتفظ بها للمتاجرة أو لتاريخ استحقاقها، ويمكن للشركة بيعها في أي وقت لتحقيق عائد وتقاس بالقيمة العادلة مخصوماً منها المخصصات.

المجموعة الرابعة: المدينون والقروض

وتقاس بالتكلفة مطروحاً منها المخصصات.

كما صنف(ابونصار،حميدات،2013) المجموعة الرابعة بأنها أصول مالية غير مشتقة ومحددة قيمة تسديدها مسبقاً وبمقدار ثابت والتي تنشئها أو تحصل عليها الشركة، وهى غير مدرجة في سوق مالي نشط وغير مخصصة للمتاجرة بها مثل القروض والذمم المالية.

وبعد أن استعرضنا المجموعات الأربعة لتصنيف الأصول المالية، يبقى سؤال يدور في ذهن الباحث عن: ما هو الأساس أو الأسس التي تتبعها الشركة عند تصنيف الأدوات المالية؟. وللإجابة عن هذا السؤال فإن الجواب يعتمد على إدارة الشركة وخبرة المدير المالي أو مدير المحفظة الاستثمارية، فمن الطبيعي أن السندات مثلاً توضع بمجموعة الأصول المالية المحتفظ بها لحين تاريخ الاستحقاق، مع العلم بأنه لا يمكن تصنيف الأسهم في هذه المجموعة نظراً لعدم وجود تاريخ استحقاق للأسهم ، ولكن تبقى خبرة المدير المالي وقدرة الشركة ورغباتها هي الأساس في الاختيار المناسب عند تصنيف الأصول المالية من فئة إلى فئة أخرى.

3-2-8 قياس الأدوات المالية

القياس وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) " يعني تحديد المبلغ المسجل لأصل أو التزام في بيان المركز المالي ، وما إذا كان ينبغي شمل الأرباح والخسائر من الأصول والالتزامات المالية في حسابات الربح أو الخسارة أو الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية (جمعة،2010،ص89).

3-2-8-1 القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي (FASB) في معيار المحاسبة الدولي (39) إلى أنه عندما يتم الاعتراف بأحد بنود الأصول المالية بشكل أولي فإنه يجب على الشركة قياسه بالقيمة العادلة إضافة إلى تكاليف المعاملة، ويقصد بتكاليف المعاملة (الرسوم والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والوسطاء والتجار ، والضرائب المفروضة من قبل البورصة ورسوم وضرائب النقل .. وغيرها). ويتم القياس وفقاً لطريقتين هما:(جمعة،2010).

1 -تاريخ التعامل (Trade Date): وهو تاريخ إتمام العملية أو تاريخ الاتفاق أو توقيع العقد.

2 -تاريخ التسوية (Settlement Date): وهو تاريخ تسليم الأصل واستلامه أو تحويل الأصل المالي إلى الغير أو تاريخ التبادل التسليم والاستلام.

3-2-8-2 القياس اللاحق للأصول المالية (إعادة القياس)

بعد الاعتراف المبدئي للأصول المالية يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية إعادة قياس تلك الأصول بما فيها المشتقات المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة وفق نوعها، وفيما يلي ملخص يوضح إعادة قياس الأصول المالية حسب تصنيفها لأربعة مجموعات والمعالجة المحاسبية المتبعة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (39).(بشارة،2010).

ويبين الجدول التالي رقم (2-1) المعالجة المحاسبية للأصول المالية عند إعادة القياس بتاريخ الميزانية.

جدول رقم (3–1)

المعالجة المحاسبية للأصول المالية

المجموعة	تصنيف الأصول المالية	طرق القياس والتقييم	المكاسب أو الخسائر غير المحققة	أثار الدخل الأخرى
الأولى	المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة	لا يعترف به	تتحقق أرباح أو خسائر عند البيع
الثانية	لغرض المتاجرة	القيمة العادلة	يعترف به في صافي الدخل	تتحقق أرباح أو خسائر عند البيع
الثالثة	المعدة للبيع	القيمة العادلة	إما في قائمة الدخل أو في حقوق المساهمين (الدخل الشامل)	تتحقق أرباح أو خسائر عند البيع
الرابعة	القروض والذمم	التكلفة المطفأة	لا يعترف به	تتحقق أرباح أو خسائر عند البيع

يلاحظ من الجدول السابق كيفية معالجة الأصول المالية محاسبيا عند إعداد الميزانية حسب تصنيفها، حيث تتم معالجة المجموعة الأولي المصنفة على أساس استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مثل أوراق الدين المالية ذات أسعار معلنة ولدى الشركة النية والقدرة بالاحتفاظ بها فيتم تقييمها بالتكلفة المطفأة ولا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر من ضمن الأرباح والخسائر بل يتم انتظارها حتى تتحقق من عملية البيع، أما المجموعة الثانية المصنفة على أساس المتاجرة مثل الأسهم والسندات فيتم تقييمها عند إعداد الميزانية بالقيمة العادلة ويتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لها ويعترف بالفرق في حساب الأرباح والخسائر لسنة الميزانية، وهكذا بالنسبة للمجموعة الثالثة، أم مجموعة القروض والذمم المدينة مثل الحسابات المدينة وأوراق القبض فيتم قياسها بالتكلفة مطروحا منها المخصصات وتعالج عند البيع في حساب الأرباح والخسائر.

3-2-8-3 القياس اللاحق للالتزامات المالية

وفقاً لقواعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) فإن كل المشتقات التي تمثل التزامات يعاد قياسها بالقيمة العادلة، وتكون المشتقات في صورة التزامات عندما يكون لها قيمة عادلة سالبة، أي عندما يتطلب تسوية عقد المشتقات قيام الشركة بسداد القيمة العادلة للطرف الآخر. وتقاس الالتزامات التجارية أيضاً بالقيمة العادلة، وينظر إلى الالتزام المالي على أنه محتفظ به لأغراض المتاجرة إذا كان قد استحوذ عليه بغرض توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش الربح (السندات قصيرة الأجل) مثلاً. وبالنسبة للالتزامات المالية التي يتم تكبدها لغرض تحويل أنشطة تجارية لا تصنف ضمن مجموعة الأصول المالية المتحفظ بها لأغراض المتاجرة، أما بالنسبة للالتزامات المالية غير التجارية الأخرى فإنه يتم تسجيلها بالتكلفة المطفأة (المستهلكة) (بشارة،2010).

3-2-9 إعادة التصنيف (التحويل)

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 إمكانية تحويل الاستثمارات في الأدوات المالية من فئة لأخرى حسب رغبة وقدرة الشركة في إعادة التصنيف وفقا لشروط الآتية:

(ابونصار،حميدات، 2013)

1. لا يجوز إعادة تصنيف أي أداة مالية إلى فئة المتاجرة (بالقيمة العادلة) بعد الاعتراف الأولي بها.
2. لا يجوز إعادة تصنيف المشتقات المالية من فئة المتاجرة (بالقيمة العادلة) إلى أي فئة أخرى.

3. لا يجوز إعادة تصنيف أي أداة مالية من فئة المتاجرة (بالقيمة العادلة) إلى فئة أخرى مثل(متاحة للبيع، محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، القروض والسلف) إلا في حالات نادرة فقط منها:

أ -إذا لم يعد للشركة الرغبة في الاحتفاظ بالأصل المالي لغرض بيعه أو إعادة شرائه في المدى القريب ويتم إعادة قياس الأصل بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف ويمنع عكس أي أرباح أو خسائر تم الاعتراف بها سابقاً في الأرباح والخسائر لذلك الأصل ، وتعتبر القيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف هي التكلفة أو التكلفة المطفأة للأصل المعاد تصنيفه حسب الحالة.

ب -يسمح بتحويل الأصول المالية التي ينطبق عليها تعريف القروض والذمم والمصنفة ضمن فئة المتاجرة إلى فئات أخرى إذا كان لدى الشركة النية والقدرة على الاحتفاظ بها في المستقبل أو لتاريخ استحقاقها.

ج -يسمح المعيار بإعادة تصنيف القروض والذمم المصنفة ضمن فئة المتاحة للبيع إلى فئة القروض والذمم إذا كان لدى الشركة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها في المستقبل أو لتاريخ استحقاقها ويتم معالجة الفرق في الدخل الشامل.

د -إذا أصبح تصنيف الاستثمارات المالية ضمن فئة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق غير ملائم نتيجة لتغير نية وقدرة الشركة، فإنه يجوز إعادة تصنيفها إلى فئة المعدة للبيع وإعادة قياسها بالفئة العادلة.

وإذا قامت الشركة بإعادة تصنيف مبلغ كبير من قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق إلى متاحة للبيع ويتطلب ذلك إعادة تصنيف كافة الاستثمارات المتبقية من

المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى فئة الأصول المالية المتاحة للبيع وتعالج الفروقات بين القيمة الدفترية المسجلة والقيمة العادلة الجديدة بتاريخ إعادة التصنيف مباشرة ضمن حقوق الملكية ومن خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

هـ – يمنع المعيار إعادة تصنيف القروض والذمم المدنية إلى الأصول المالية المتاحة للبيع.

3-2-10 انخفاض قيمة الأصول المالية

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية في معيار المحاسبة الدولي(39) إلى قيمة الأصل المالي قد تنخفض، وبالتالي يتم تكبد خسائر انخفاض القيمة إذا، وفقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة بعد الاعتراف الأولي بالأصل مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي التي يمكن تقديرها بموثوقية. وتشمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً انخفضت قيمته أو من غير الممكن تحصيله نتيجة عوامل مثل صعوبات مالية كبيرة أمام الجهة المصدرة أو المتعهدة – احتمال كبير للإفلاس المدين – إخلال فعلي بالعقد مثل تقصير أو إهمال في دفعات الفائدة ... الخ من عوامل اقتصادية أو قانونية تتعلق بتعثرات السداد.

بالإضافة إلى ما تقدم لا يعتبر اختفاء السوق النشط بسبب عدم التداول العلني بالأدوات المالية للشركات دليلاً على انخفاض القيمة. ولتحديد مبلغ أي خسارة انخفاض بقيمة الأصول المالية يجب مراعاة ما يلي :(جمعة،2010).

أولاً: الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض قيمة على القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق المسجلة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ويقفل الفرق في حساب الأرباح والخسائر.

ثانياً: الأصول المالية المسجلة بسعر التكلفة

يتم قياس مبلغ خسارة انخفاض القيمة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصوماً بمعدل العائد في السوق لأصل مالي مشابه ، ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة في حساب الأرباح والخسائر.

ثالثاً: الأصول المالية المتوفرة برسم البيع

يتم الاعتراف بانخفاض القيمة العادلة لأصل مالي متوفر برسم البيع في بيان الدخل الشامل.

3-2-11 محاسبة التحوط Accounting For Hedging

يستخدم مصطلح (Hedging) التحوط في الفكر المحاسبي لمواجهة خطر معين نتيجة معاملات مالية مثل الشراء أو البيع بعملة أجنبية وبالتالي احتمال مواجهة خطر ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف، وكذلك عند الاقتراض أو الإقراض بسعر فائدة، وكذلك عند تطبيق القيمة العادلة. ويعرف التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (39) بأنه " أسلوب لإدارة المخاطر يشمل استخدام مشتقة واحدة أو أكثر أو أدوات تحوط أخرى لمواجهة

التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لواحد أو أكثر من الأصول أو الالتزامات أو المعاملات المستقبلية "(جمعة،2010،ص157).

ويطلق على الأداة المالية أداة تحوط إذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تكافئ أو تقابل التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له، حيث يعرف البند المتحوط له بأنه اى أصل أو التزام أو تعاقد مؤكد أو صافى استثمار في عملية أجنبية يعرض الشركة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها(حميدات وخداش،2013).

3-2-12 أنواع التحوط

يوجد ثلاثة أنواع من التحوط وهي كما يلي:-

النوع الأول: تحوط القيمة العادلة

وفقا للمعيار (39) يعرف تحوط القيمة العادلة بأنه: تحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي معترف به، أو التزامات غير معترف بها بعد مثل الالتزام بشراء أو بيع أصل مالي بسعر محدد ويحتمل وجود مخاطر في تغيرات القيمة العادلة لها، بحيث تؤثر على الأرباح والخسائر(حميدات وخداش، 2013،ص375). وتشمل تحوطات القيمة العادلة ما يلي:- (جمعة،2010).

1 - التحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة لقرض بسعر فائدة ثابت بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق، ويمكن إبرام هذا التحوط من قبل المقترض أو المقرض.

2 - التحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة لاستثمار متوفر برسم البيع - لأصل غير مالي مثل (المخزون) – تعهد مؤكد لشراء أو بيع بند غير مالي مثل(عقد لشراء أو

بيع الذهب مقابل سعر ثابت في تاريخ مستقبلي). ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة في حساب الأرباح و الخسائر.

النوع الثاني: تحوط التدفق النقدي

يعرف تحوط التدفق النقدي وفقا للمعيار (39) بأنه: تحوط ضد مخاطر التغير في التدفق النقدي المرتبطة بأصل أو التزام معترف به مثل دفعات الفائدة المستقبلية على دين سعره متغير أو عملية متنبأ بها – مثل شراء أو بيع متوقع.ومن المحتمل أن تؤثر هذه التغيرات على الأرباح والخسائر، بحيث يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عن تغير قيمة أداة التحوط (المشتقة المالية)، والذي يعتبر تحوط فعال مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية، والتحوط الفعال هو الذي يغطي ما نسبته من 80% إلي 125% من التغيرات في قيمة البند المتحوط له(حميدات و خداش،2013).

النوع الثالث: تحوط صافي الاستثمار

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (39) يجب على الشركة محاسبة تحوط صافي استثمار في عملية أجنبية ، بما في ذلك البنود المالية كجزء من صافي الاستثمار بشكل مماثل لتحوط التدفقات النقدية كما يلي:

1 -يعتبر الجزء من المكسب أو الخسارة في أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية.

2 -يجب الإفصاح عن الجزء غير الفعال في الربح أو الخسارة.

3-2-13 مزايا وعيوب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)

أولاً: مزايا تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)

1 - يحقق الإفصاح اعتمادا على القيمة العادلة مزيد من الكفاءة في السوق مما يكون له الأثر على قرارات المستثمرين وعلى جذب الكثير من الاستثمارات.

2 - يتحقق الأمان لدى المستثمرين نتيجة الإفصاح الشامل المعتمد على القيمة العادلة كما يحقق هذا الإفصاح الشامل معرفة أسباب الاحتفاظ بالأصول إما لغرض المتاجرة أو حتى تاريخ الاستحقاق(المليجي، كريمة،2012).

ثانياً: عيوب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)

1 - يعترف المعيار بالأرباح غير المحققة مما قد يعني تضخيماً لأرباح الشركات الأمر الذي قد يؤدي إلى تضليل المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

2 - يشكل تطبيق المعيار عقبة أمام الشركات التي تحتفظ بأصولها المالية لأجل الاستحقاق رغم احتياجها للسيولة السريعة.

3 - يعطي هذا الأسلوب مساحة للإدارة للتلاعب، فقد تصنف الإدارة الأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة كأصول محتفظ بها إلى حين الاستحقاق لإظهارها بقيمة التكلفة(المليجي، كريمة، 2012,ص890).

الفصل الرابع: الدراسة العملية

4-1 فرضيات الدراسة ومنهجيتها

4-1-1 فرضيات الدراسة

لغرض تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة عن أسئلتها، قام الباحث بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: هدفت الفرضية الأولي للتعرف على قياس مستوى وعى وإدراك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي لمفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وقد صيغت الفرضية على النحو التالي:

Ho1: "لا يدرك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي لمفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39".

الفرضية الثانية: هدفت الفرضية الثانية للتعرف على مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة لإمكانية لتطبيق الشركات المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وتنص هذه الفرضية على الأتي:

H02: "لا تتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39".

الفرضية الثالثة: يفترض الباحث بأنه لا توجد معوقات وصعوبات تحول دون إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وتنص هذه الفرضية على الاتى:

H03: "لا توجد هناك معوقات وصعوبات تحد دون إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39".

4-1-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المحاسبين والمراجعين الداخلين العاملين بالإدارات العامة للمالية والمراجعة بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بالجدول الرئيسي (أ) بسوق المال الليبي والبالغ عددها (14) أربعة عشر شركة (موقع السوق الالكتروني)، ونظرا لانتشار مجتمع وعينة الدراسة على رقع جغرافية متباعدة عن بعضها وفى أكثر من مدينة، فقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تكونت من (11) شركة، وبنسبة بلغت 79% من شركات مجتمع الدراسة. وقد تم توزيع (95) استمارة استبيان على عينة الدراسة وفقا للتقسيم التالي:

جدول رقم (4-1)

مجتمع وعينة الدراسة

تسلسل	اسم الشركة	القطاع	عدد العينة
1	مصرف الوحدة	مصرفي	10
2	مصرف الجمهورية	مصرفي	10
3	مصرف التجاري الوطني	مصرفي	12
4	مصرف الصحارى	مصرفي	12

5	مصرف التجارة والتنمية	مصرفي	11
6	مصرف المتوسط	مصرفي	4
7	الاسمنت الأهلية	صناعي	11
8	ليبيا للتامين	تامين	9
9	المتحدة للتامين	تامين	9
10	الصحارى للتامين	تامين	4
11	سوق المال الليبي	استثمار	3
المجموع	11		95

4-1-3 أسلوب جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات كما يلي:

أولا: البيانات الأولية

استند الباحث في جمع بياناته الأولية على أداة الدراسة (الاستبيان) التي تم تصميمها استنادا على فرضيات الدراسة وبمساعدة بعض المختصين ومشرف الدراسة. وكذلك على بعض المقابلات الشخصية التي أجريت عند توزيع الاستبيان.

ثانيا: البيانات الثانوية

تم الرجوع إلى ما كتب بالأدب المحاسبي، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب، المجالات العلمية المحكمة، الدوريات والمنشورات العلمية، والدراسات السابقة من رسائل ماجستير ودكتوراه وغيرها من المصادر المختلفة الأخرى ذات الصلة بموضوع الدراسة، لغرض الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة بالجانب النظري لهذه الدراسة.

4-1-4 أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم صحيفة الاستبيان وذلك لتحقيق أهداف الدراسة التي اشتملت على أربعة أجزاء متمثلة في الأتي:

الجزء الأول: يحتوى على خمسة أسئلة تختص بجمع البيانات والمعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة.

الجزء الثاني: يحتوى على 22 فقرة يختص بقياس مستوى وعى وأدارك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات مجتمع الدراسة لمفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

الجزء الثالث: يحتوى على 12 فقرة يختص بمعرفة مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة لإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي.

الجزء الرابع: يحتوى على 11 فقرة يختص لمعرفة ماذا كانت هناك معوقات وصعوبات تحول دون إمكانية تطبيق الشركات مجتمع الدراسة تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. وقد تم توزيع عدد (95) استمارة استبيان على عينة مجتمع الدراسة بمعرفة الباحث، بهدف توضيح أي استفسار أو غموض في أسئلة الاستبيان، وكذلك للتأكيد على ضرورة الإجابة على جميع الفقرات من قبل المستهدفين، ومن ثم قام الباحث بتجميع الردود وقد تم استلام عدد (84) استمارة استبيا ن أي بنسبة (88%) من اجمالى الاستبيانات الموزعة، وكانت جميعها صالحة لإجراء

التحليل، وان عدد الاستمارات الفاقدة (11) استمارة إي نسبة (12%) من الاجمالى الموزع، ويرجع السبب إلى عدم رغبة المستجيبين بتعبية الاستمارات، والجدول التالي رقم (4-2) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة والفاقد منها.

جدول رقم (4-2)

الاستمارات الموزعة والمستلمة والفاقد منها

تسلسل	الشركة	الإدارة المالية				إدارة المراجعة			
		الموزعة	المستلمة	الصالحة	الفاقد	الموزعة	المستلمة	الصالحة	الفاقد
1	مصرف الوحدة	6	6	6	0	4	3	2	1
2	مصرف الجمهورية	5	4	4	1	5	4	3	1
3	مصرف التجارة والتنمية	6	5	5	1	5	4	4	1
4	مصرف المتوسط	3	3	3	0	1	1	1	0
5	التجاري الوطني	7	6	6	1	5	5	5	0
6	مصرف الصحاري	7	7	7	0	5	5	5	0
7	الأهلية للاسمنت	7	6	6	1	4	3	3	1
8	ليبيا للتامين	5	5	5	0	4	3	3	1
9	المتحدة للتامين	6	5	5	1	3	2	2	1
10	الصحاري للتامين	2	2	2	0	2	1	1	1
11	سوق المال الليبي	2	2	2	0	1	1	1	0
المجموع		56	51	51	5	39	32	32	7
النسبة		%59	%54	%54	%5	%41	%34	%34	%7

ولقد واجهت الباحث بعض من المحددات التي كانت عائق بين إجراء المسح الشامل لمجتمع الدراسة، ومن أهم هذه المحددات تمثلت في اتساع الرقعة الجغرافية وانتشارها في عدة أمكان مختلف وبعدها عن بعضها مما زاد من كاهل الباحث وقدراته المادية والمعنوية.

4-1-5 صدق وثبات أداة الدراسة

4-1-5-1 صدق الأداة

اختبر الباحث صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين، من أصحاب الخبرة والتخصص في مجال الدراسة، وهو ما يعرف بصدق المحكمين (Construct Validit)، وقد اخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية بعد اجراء التعديلات الضرورية.

4-1-5-2 ثبات الأداة

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة الدراسة، وهو اختبار يبين مدى مصداقية وارتباط اجابات مفردات عينة الدراسة، وتكون قيمة معامل كرونباخ آلفا ما بين (0 ، 1)، فعندما تكون قيمة معامل ارتباط ألفا صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات عينة الدراسة، فإذا كانت قيمته واحد صحيح فهدا يعنى وجود ارتباط تام بين مفردات العينة، وان اصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ آلفا هي 0.6 وأفضل قيمة تتراوح ما بين (0.7 إلى 0.8)، وكلما زادت القيمة كان ذلك أفضل(البياتي، 2005)، وقد كانت قيمة معامل كرونباخ آلفا (α) بهذه الدراسة مرتفعة بنسبة (0.91)، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات

مفردات العينة لكل عبارات استمارة الاستبيان، مما يزيد من الثقة في النتائج النهائية للدراسة.حسب الجدول التالي:

جدول رقم (4-3)

قيمة اختبار معامل كرونباخ آلفا

البيان	قيمة آلفا
أداة الدراسة لعدد (45) فقرة	0.91

4-1-6 أساليب تحليل البيانات

قام الباحث بتحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال صحيفة الاستبيان بواسطة البرنامج الإحصائي (Minitab) من اجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك باستخدام اختبار ولكوكسن (Wilcoxon) باعتباره احد الاختبارات الإحصائية اللامعلمية المستخدمة في مثل هذه الدراسات الوصفية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

4-2 عرض وتحليل واختبار الفرضيات

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

4-2-1 وصف خصائص عينة الدراسة

يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة العملية، الدورات التدريبية في مجال الدراسة ومدى متابعة عينة الدراسة لتطور المعايير المحاسبية الدولية، حسب الترتيب الاتي:-

1 توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم(4-4) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

جدول رقم (4-4)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
دبلوم	9	10.7
بكالوريوس	65	77.4
شهادة مهنية	1	1.2
ماجستير	9	10.7
المجموع	84	100

من خلال الجدول السابق يتبين أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس وعددهم 65 مفردة بنسبة 77.4% من جميع مفردات العينة، مما يساعدهم فى فهم فقرات

الاستبيان وتعزيز قدراتهم على إجابة أسئلتها، وهذا يعطى مؤشر جيد على مصداقية النتائج المتحصل عليها، يليهم من مؤهلاتهم العلمية ماجستير بنسبة 10.7% وهى نفس النسبة المئوية التى تحصل عليها اللذين مؤهلاتهم دبلوم.

2 -توزيع مفردات العينة حسب التخصص

الجدول رقم (4-5) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب التخصص العلمي.

جدول رقم (4-5)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة%
محاسبة	62	73.8
إدارة أعمال	7	8.3
اقتصاد	6	7.1
علوم مالية ومصرفية	5	6
أخري	4	4.8
المجموع	84	100

يشير الجدول رقم (4-5) إلى أن النسبة الأقل من إفراد عينة الدراسة هم من أصحاب تخصصات علمية أخري إذ بلغت نسبتهم (26.2%)، بينما تبلغ نسبة من هم تخصص محاسبة 73.8% وهى نسبة مرتفعة مما يعزز من فهمهم لموضوع الدراسة ويعطى فرصة اكبر للحصول على نتائج دقيقة.

3 -توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة الحالية

الجدول رقم (4–6) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الوظيفة الحالية.

جدول رقم (4–6)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة%
مدير إدارة (مالية ومراجعة)	6	7.1
رئيس قسم (مالي ومراجعة)	17	20.2
محاسب	39	46.4
مراجع حسابات	19	22.6
أخري	3	3.6
المجموع	84	100

يدل الجدول السابق على تنوع مفردات العينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية، حيت بلغت من هم وظائفهم مدير إدارة مالية ومراجعة نسبة 7.1%، و روساء أقسام مالية ومراجعة بنسبة 20.2%، وتبرز وظيفة محاسب بنسبة 46.4%، وتأتي وظيفة مراجع حسابات بنسبة 22.6%، وهذا يشير إلى أن عينة الدراسة اشتملت على غالبية الوظائف التي لها علاقة بموضوع الدراسة مما يؤيد مصداقية النتائج.

4 -توزيع مفردات العينة حسب الخبرة

الجدول رقم (4–7) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الخبرة.

جدول رقم (4–7)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الخبرة

الخبرة العملية	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	9	10.7
من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات	27	32.1
من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	16	19
اكثر من 15 سنة	32	38.1
المجموع	84	100

يتبين من الجدول رقم (4–7) ان 32% من مفردات عينة الدراسة عدد سنوات خبراتهم 15 سنة فأكثر ثم يليه من عدد سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات وتمثل 32.1% من جميع مفردات عينة الدراسة، مما يدل وجود الخبرة والمهارة الجيدة، وهو مؤشر ايجابي الأمر الذي يزيد من دقة وموضوعية البيانات المتحصل عليها.

5 توزيع مفردات العينة حسب الدورات التدريبية

الجدول رقم (4–8) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الدورات التدريبية.

جدول رقم (4–8)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الدورات التدريبية

التكرار	المعايير المحاسبية الدولية	المعيار المحاسبي الدولي رقم 39
نعم	%41.7	%21.4
لا	%58.3	%78.6
المجموع	100	100

من خلال الاستفتاء الذي أجراه الباحث حول هل تلقى المستهدفين من عينة الدراسة دورات تدريبية فى مجال موضوع الدراسة ومدى متابعتهم للمعايير المحاسبية الدولية نستنتج وجود اهتمام ملحوظ من الشركات مجتمع الدراسة بالتدريب العملي حيت بلغت نسبة اللذين تم تدريبهم 41.7% من اجمالى مفردات عينة الدراسة، وان 21.4% قد تم تدريبهم على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، مما يعطى مؤشر حسنا على وعي و ادارك عينة الدراسة حول موضوع الدراسة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على النتائج المتحصل عليها.

4-2-2 التحليل ألاستنتاجي للبيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا الجزء من التحليل اختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى قرار بشأن رفض أو عدم رفض الفرضية الصفرية، وذلك باستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيانات الموزعة على المشاركين في الدراسة وذلك باستخدام التحليل الإحصائي المناسب وهو اختبار ولكوكسن وذلك لدراسة مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بالسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

اختبار ولكوكسن:

تم استخدام اخ تب ار ولكوكسن wilcoxon test، باعتباره ا حد الاختب ارات الإحصائية اللامعلمية التي تجرى عندما تكون البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ، أو أن مقياس البيانات هو ترتيبي، وهو اخت ب ار مقابل لاختيار t الأحادي (1 sample t) الذي يجرى عندما تتبع البيانات التوزيع الطبيعي وفى هذه الدراسة قد تم استخدام اختيار ولكوكسن لان البيانات ترتيبية، ويستخدم اختيار ولكوكسن لاختبار:

الفرضية الصفرية H0: أن وسيط درجة الموافقة حول عبارة يساوي قيمة محددة أو أقل. (الوسيط أصغر من أو يساوي 3).

الفرضية البديلة H1: أن وسيط درجة الموافقة حول هذه العبارة أكبر من هذه القيمة . (الوسيط أكبر من 3).

وقد تم اختبار هذه الفروض في هذه الدراسة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H0: لا يوجد موافقة حول هذه العبارة {محايد أو غير موافق}.

- الفرضية البديلة H1: يوجد موافقة حول هذه العبارة { موافق }

ولاتخاذ قرار حول هذه الفرضية تم استخدام برنامج ((Minitab)) لإجراء التحليل الإحصائي والوصول إلى اتخاذ القرار التالي:

1 -إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهد {P-value} أكبر من 0.05 فهذا يدل على قبول الفرضية الصفرية (H0) أي أن لا يوجد موافقة حول هذه العبارة.

2 -إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهد {P-value} أصغر من أو تساوي 0.05 فهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية(H0) وقبول الفرض ية البديل ة(H1) و أنه يوجد موافقة حول هذه العبارة ، وبذلك يكون الاتجاه العام حول هذه العبارة بالهوافقة.

4-2-3 تحليل واختبار فرضيات الدراسة

أولا: اختبار الفرضية الأولى

تم اختبار هذه الفرضية التي تنص على الأتي:-

الفرضية الصفرية H0"لا يدرك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي مفهوم وأهمية القيمة العادلة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39"

الفرضية البديلة H1 :" يدرك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي مفهوم وأهمية القيمة العادلة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39"

عن طريق إجراء اختبار ولكوكسن الإحصائي لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي كانت اثنين وعشرون عبارة وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي Minitab، وكانت النتائج كما بالجدول التالي :

جدول رقم (4–9)

نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسيط Median	إحصاءة الاختبار Test Statistic	مستوى المعنوية المشاهد P-value
1– يعتبر تطبيق مفهوم القيمة العادلة البديل الأنسب لمفهوم التكلفة التاريخية لقياس الأسهم والسندات.	10	61	10	3	0	4	2677.5	0.000
2–إن تطبيق مفهوم القيمة العادلة هو إظهار قيمة الأسهم والسندات بالتكلفة الحقيقة بتاريخ إعداد الميزانية	11	65	7	1	0	4	2969.5	0.000
3–يفيد تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية أكثر من مفهوم التكلفة التاريخية عند اتحاد القرارات الاستثمارية في الأسهم والسندات	13	49	19	3	0	4	2065.5	0.000
4–يؤدي استخدام مفهوم التكلفة التاريخية في تقييم الأسهم والسندات إلى	9	44	23	8	0	3.5	1679	0.000

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسيط Median	إحصاءة الاختبار Test Statistic	مستوى المعنوية المشاهد P-value
تضليل المستفيدين من التقارير المالية								
5-يعتبر مفهوم محاسبة القيمة العادلة هو المقياس الأنسب لمفهوم الدخل الاقتصادي، حيث يوفر مقياساً عالي الدقة لمفهوم الدخل الشامل	11	53	19	1	0	4	2117.5	0.000
6-يعمل تطبيق محاسبة القيمة العادلة على حماية المستثمرين وتحقيق الشفافية الكاملة لهم من خلال تقديم الإفصاح الشامل لهم	28	45	12	1	0	4	2605.5	0.000
7-يأخذ مفهوم محاسبة القيمة العادلة في اعتباره تغيرات فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد	12	47	23	2	0	4	1841	0.000
8-إن تطبيق القيمة العادلة سوف يوفر قاعدة ملائمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية المستقبلية	14	51	17	2	0	4	2224	0.000
9-إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة سوف يحقق الإفصاح الكامل للأطراف المستفيدة من التقارير المالية المنشورة	16	51	12	5	0	4	2486.5	0.000
10-يعتمد تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة على أساس الأسعار السوقية لتقييم الأسهم والسندات	14	48	17	5	0	4	2145	0.000
11-يعتمد تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة على الأسعار المنشورة بالسوق المالي	11	47	20	6	0	4	1918	0.000
12-يعتمد تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة على صافى التدفقات النقدية المستقبلية	7	42	28	7	0	3.5	1421	0.000
13-تعتبر أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة الأداء الأفضل لتقييم الأسهم والسندات المدرجة بسوق المال الليبي	13	43	23	5	0	4	1768.5	0.000

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسيط Median	إحصاءة الاختبار Test Statistic	مستوى المعنوية المشاهد P-value
14-يعكس تطبيق مفهوم القيمة العادلة المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في المركز المالي	13	43	26	2	0	4	1665	0.000
15-تحتاج عملية قياس الأسهم والسندات بالقيمة العادلة إلى سوق مالية نشطة	19	45	14	6	0	4	2329	0.000
16-يساعد تصنيف الأسهم والسندات إلى فئات محتفظ بها للمتاجرة، ومعدة للبيع ، ومحتفظ بها لتاريخ استحقاقها الإدارة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة	20	41	19	4	0	4	2053	0.000
17-الاعتراف المبدئي بالأصول المالية والالتزامات المالية في الميزانية عندما تصبح الشركة طرف في الأحكام التعاقدية	13	46	23	2	0	4	1842	0.000
18-تتم عملية إعادة تصنيف الأسهم والسندات من فئة لأخرى حسب رغبة وقدرة الشركة	10	46	20	8	0	4	1860	0.000
19-تعتبر الأسواق المالية أداة هامة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة	16	54	8	5	0	4	2708	0.000
20-هل تعتقد بان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 سوف يؤدي إلى زيادة كفاءة القوائم المالية للشركة	13	46	22	3	0	4	1878	0.000
21-هل تعتقد بان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 سوف يساعد الشركات المدرجة بسوق المالي إلى تحسين القرارات المتعلقة بالاستثمارات الداخلية	16	48	19	0	1	4	2088	0.000
22-هل تعتقد بان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 سوف يساهم على مساعدة الشركة في تبويب وتصنيف استثماراتها المالية بطريقة سليمة	20	41	23	0	0	4	1891	0.000

تظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق إلى:

1 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الأولى تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض ية الصفري ة(H0) وقبول الفرض ية البديلة(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة ويدل على ذلك المنوال.

2 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثانية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض ية الصفري ة(H0) وقبول الفرض ية البديلة(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

3 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثالثة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض ية الصفري ة(H0) وقبول الفرض ية البديلة(H1)، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة.

4 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الرابعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض ية الصفري ة(H0) وقبول الفرض ية البديلة(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

5 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الخامسة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض ية الصفري ة(H0) وقبول الفرض ية البديلة(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

6 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة السادسة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض ية الصفري ة(H0) وقبول الفرض ية البديلة(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

7 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة السابعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

8 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثامنة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

9 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية {p-value}للعبارة التاسعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

10 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة العاشرة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

11 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الحادية عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

12 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثانية عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

13 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثالثة عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

14 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الرابعة عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

15 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الخامسة عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة ويدل على ذلك المنوال.

16 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة السادسة عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة ويدل على ذلك المنوال.

17 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة السابعة عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

18 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثامنة عشر تساوي (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

19 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة التاسعة عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

20 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة العشرون تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

21 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثانية الواحدة والعشرون تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة ويدل على ذلك المنوال.

22 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثانية والعشرون تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول

الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة ويدل على ذلك المنوال.

واستنادا على ما ورد أعلاه فان الباحث يستطيع اتخاذ قرار برفض الفرض القائل:(لا يدرك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي مفهوم وأهمية القيمة العادلة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39)

وقبول الفرض القائل: (يدرك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي مفهوم وأهمية القيمة العادلة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39).

ثانيا:اختبار الفرضية الثانية

تم اختبار هذه الفرضية التي تنص على الأتي:-

الفرضية الصفرية H0"لا تتوفر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "

الفرضية البديلة H1 :" تتوفر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "

عن طريق إجراء اختبار ولكوكسن الإحصائي لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي كانت أثنى عشر عبارة وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي Minitab، وكانت النتائج كما بالجدول التالي :

جدول رقم (4–10)

نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسيط Median	إحصاءة الاختبار Test Statistic	مستوى المعنوية المشاهد P-value
1–يتوفر لدى الإدارة العليا بالشركة الرغبة فى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	6	27	46	5	0	3.5	658.5	0.000
2–تتوفر لدى الشركة السيولة اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	8	38	31	7	0	3.5	1270	0.000
3–تتوفر لدى الشركة الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	9	42	21	12	0	3.5	1686	0.000
4–تتوفر لدى الشركة الأنظمة المالية المتطورة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	13	24	29	18	0	3.5	1153	0.000
5–تتوفر لدى الشركة البيانات والمعلومات الكافية لتبويب الاستثمار في الأسهم والسندات داخل الميزانية إلى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة، ومعدة للبيع ، ومحتفظ بها لتاريخ استحقاقها	7	40	24	15	0	3.5	1479	0.001
6–تتوفر لدى الشركة البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأسهم والسندات بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة	5	42	25	12	0	3.5	1440	0.000
7–تتوفر لدى الشركة البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأسهم والسندات بطريقة (القيمة الاستبدالية)	6	32	33	13	0	3.5	1027	0.000
8–تتوفر لدى الشركة البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس	8	37	28	11	0	3.5	1326.5	0.000

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسيط Median	إحصاءة الاختبار Test Statistic	مستوى المعنوية المشاهد P-value
الأسهم والسندات بطريقة (القيمة السوقية الجارية)								
9-تتوفر لدى الشركة البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأسهم والسندات بطريقة (صافي القيمة القابلة للتحقق)	6	33	32	13	0	3.5	1072.5	0.000
10-تتوفر لدى الشركة البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأسهم والسندات بطريقة (صافي التدفقات النقدية المتوقعة)	7	26	43	8	0	3.5	721	0.000
11-تتوفر لدى الشركة البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأسهم والسندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة	6	34	35	0	0	3.5	1027	0.000
12-تتوفر لدى الشركة البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الالتزامات المالية التجارية بالقيمة العادلة بعد قياسها مبدئياً بالتكلفة	5	34	36	9	0	3.5	978	0.000

تظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق إلى :

1 -يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الأولى تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1)، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

2 -يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثانية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1)، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

3 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية {p-value} للعبارة الثالثة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

4 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية {p-value} للعبارة الرابعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

5 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية {p-value} للعبارة الخامسة تساوي (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

6 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية {p-value} للعبارة السادسة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

7 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية {p-value} للعبارة السابعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

8 يتضح أن قيمة مستوى المعنوية {p-value} للعبارة الثامنة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

9 -يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة التاسعة تساوي (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

10 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة العاشرة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

11 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الحادية عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة ويدل على ذلك المنوال.

12 – يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثانية عشر تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

واستنادا على ما ورد أعلاه فان الباحث يستطيع اتخاذ قرار برفض الفرض القائل:

(لا تتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39)

وقبول الفرض القائل: (تتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(39).

ثالثا:اختبار الفرضية الثالثة

تم اختبار هذه الفرضية التي تنص على الاتي:-

الفرضية الصفرية H0:"لا توجد صعوبات ومعوقات تحول دون إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 "

الفرضية البديلة H1 :" توجد صعوبات ومعوقات لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي تحول دون إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39"

وتم اختبار هذه الفرضيةعن طريق إجراء اختبار ولكوكسن الإحصائي لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي كانت ثلاثة عشر عبارة وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي Minitab، وكانت النتائج كما بالجدول التالي :

جدول رقم (4-11)

نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسيط Median	إحصاءة الاختبار Test Statistic	مستوى المعنوية المشاهد P-value
1-عدم وجود قوانين تلزم الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	19	45	19	1	0	4	2121.5	0.000
2-عدم وجود الرغبة والمقدرة لدى الإدارة العليا لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	1	15	47	20	1	3	306.5	0.754
3-حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول بالأسهم والسندات	35	39	10	0	0	4.5	2775	0.000
4-ارتفاع تكلفة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بالشركات المساهمة المدرجة بسوق المال الليبي	9	33	27	15	0	3.5	1285.5	0.000

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسيط Median	إحصاءة الاختبار Test Statistic	مستوى المعنوية المشاهد P-value
5-قلة الشركات المساهمة المدرجة بسوق المال الليبي وعدم وجود منافسة قوية	28	43	11	2	0	4	2655	0.000
6-قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة	28	32	16	8	0	4	2182	0.000
7-عدم وجود تفسيرات وإرشادات وتوضيحات للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 من قبل الجهات المهنية المختصة	34	39	7	4	0	4.5	2916	0.000
8-ضعف المناهج العلمية التعليمية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية في الجامعات والمعاهد الليبية	36	36	9	3	0	4.5	2790	0.000
9-نقص الكفاءة المهنية للمحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي	22	34	21	7	0	4	1869	0.000
10-اختلاف بيئة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن الدول النامية التي تسعى لتطبيقها	24	44	13	3	0	4	2484	0.000
11-عدم التزام بتطبيق مبادئ حوكمة	30	32	21	1	0	4	1999	0.000

تظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق إلى :

1-يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثانية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

2-يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثالثة تساوي (0.754) وهي أكبر من (0.05) مما يشير إلى عدم رفض (قبول) الفرض الصفري(H0) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بعدم الموافقة.

3-يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الرابعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

4-يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الخامسة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

5-يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة السابعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة ويدل على ذلك المنوال.

6-يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة الثامنة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة ويدل على ذلك المنوال.

7-يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة التاسعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

8-يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة التاسعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

9–يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة التاسعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

10–يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة التاسعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

11–يتضح أن قيمة مستوى المعنوية { p-value}للعبارة التاسعة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) ، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارة بالموافقة .

واستنادا على ما ورد أعلاه فان الباحث يستطيع اتخاذ قرار برفض الفرض القائل:

(لا توجد صعوبات ومعوقات تحول دون إمكانية تطبيق المعيار الدولي رقم 39)

وقبول الفرض القائل:(توجد معوقات و صعوبات تحول دون إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39).

4-3 النتائج والتوصيات

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الدراسة النظرية، وتحليل البيانات التي تم تجميعها واختبار مجموعة الفروض، والتوصيات المقترحة بشأنها.

4-3-1 النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

1 -يدرك المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي مفهوم وأهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار الدولي رقم 39.

2 -تتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي الرغبة في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

3 -تتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي السيولة الكافية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

4 -تتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي الأنظمة المالية المتطورة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

5 -تتوفر لدى الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي البيانات والمعلومات الكافية لإعادة قياس الأدوات المالية (الأسهم والسندات) بالقيمة العادلة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

6 -اتفقت عينة الدراسة على وجود بعض من المعوقات والصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ، مثمتلة في حداثه سوق المال الليبي وقلة الشركات المدرجة وعدم وجود منافسة قوية أدى إلى عدم فرض قوانين تلزم الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية و حوكمة الشركات وألزمتها بتطبيق المعايير المحلية والتي لم تفعل ولم يصدر لها لوائح تنفيذية وتطبيقية حتى تاريخ الانتهاء من الدراسة. ويرجع ذلك إلى تخوف الإدارة العليا من التطبيق المعيار الدولي رقم 39 نظرا لارتفاع تكلفةوصعوبة تطبيقه.

7 -قصور الدور النقابي والمهني والإشرافي وعدم وجود تفسيرات وتوضيحا ت إرشادية توضح كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 .

4-3-2 التوصيات

5 -العمل على تشجيع وتحفيز المحاسبين والمراجعين العاملين بالشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي وذلك بعقد ورش عمل متخصصة لتطبيق المعيار المحاسبي رقم 39 والاستفادة من الخبرات العربية في هذا المجال. وخاصة إن نسبة 78.6% من عينة الدراسة لم يتم تدريبهم على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

6 -الاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية المتاحة والعمل على برامجتها لتبنى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المعيار رقم (39).

7 +الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وزيادة فرص الاستثمار بالسوق المال الليبي لشركات الوطنية والأجنبية.

8 -تفعيل الدور النقابي والمهني والإشرافي للجهات ذات العلاقة بصدور القوانين واللوائح التنفيذية والتطبيقية للمعايير المحاسبية المحلية الملزمة بها الشركات مجتمع الدراسة مع محاولة صدورها بتعديلات وتفسيرات تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.

9 -إلزام الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات.

المراجع

أولاً : الكتب

1 – أبوشمالة، أحمد(2010) " معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي" ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن.

2 – ابونصار وحميدات،(2013)"معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية،دائرة المطبوعات والنشر،عمان،الطبعة الثالثة.

3 – البياتي، محمود(2005)،" تحليل البيانات الاحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي spss، الطبعة الاولى، عمان: دار الحامد للنشر.

4 – الحجاوي وآخرون(2009) "أساسيات المعرفة المحاسبية"، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.

5 – العامري، سعود(2010) "المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها" دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان.

6 – العداسي، أحمد(2011) "التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية"، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى العربية.

7 – المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(2010)، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، الجزء أ.

8 – الناغي، محمود(2011) "نظرية المحاسبة" الناشر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، المنصورة.

9 – جمعة، أحمد حلمي(2010) "محاسبة الأدوات المالية"، دار حيفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، جامعة الزيتونة الأردنية.

10 – حماد، طارق(2004) "موسوعة معايير المحاسبة"، الدار الجامعية، كلية التجارة – جامعة عين شمس، الإسكندرية.

11 – حماد، طارق(2006) "دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة" ، الدار الجامعية ، كلية التجارة – جامعة عين شمس

12 – حماد، طارق(2009) "دليل استخدام معايير المحاسبة"، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية.

13 – حماد، طارق(2010–2011) "المشتقات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.

14 – حميدات، جمعة ، خداش، صدام(2013) ، منهاج محاسب عربي قانوني معتمد (ACPA)، الورقة الثانية، المحاسبة.

15 – عباس ميرزا وآخرون(2010) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " كتاب ودليل – شركة وايلي – المطابع المركزية ، الأردن.

16 – مطر محمد، السويطي موسى(2012) "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية" دار وائل، الطبعة الثالثة، عمان.

17 – هيني جريونينج(2006) "معايير التقارير المالية الدولية" دليل التطبيق، ترجمة طارق حماد، الدار: الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.

ثانياً : الرسائل العلمية

1 – ابوزيد، سناء (2012)" موقف المحاسبين الليبيي ن حول مدي ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية طرابلس.

2 – ابوشمالة، احمد (2011)" دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية " ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة جدارا،عمان، كلية الاقتصاد والأعمال، قسم المحاسبة.

3 – الحلو، عدلي (2009)" مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الاعتراف والقياس"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة.

4 – السعيد، معتز (2008)" اثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة فى ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التامين الأردنية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية.

5 – الشطي، صالح(2007)"مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، قسم المحاسبة والتمويل.

6 – الطويل، سحر(2008)" المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لإغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية على الشركات تامين مصرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة قناة السويس.

7 – المبيضين، أحمد(2007)" تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات في شركات الوساطة المالية الأردنية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة.

8 – المجربي، فاطمة(2012)" قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، كلية الأعمال ، قسم المحاسبة.

9 – المطيري، منصور (2011) "مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية" ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، كلية الأعمال ، قسم المحاسبة.

10 – حواس، صلاح(2008)"التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية" ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

11 – خزعلي،جانيت (2011) "مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم 39(الاعتراف والقياس) في المؤسسات المالية الأردنية"، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

12 – دخل الله، دنيا (2005)"أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي(39) على عوائد الأسهم : دراسة تحليلية على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية" رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة.

13 – دوجان، عبدالحليم(2003)"دراسة تطبيقه على معيار القيم العادلة رقم 39 للأدوات المالية في البنوك التجارية الأردنية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان.

14 – يونس، خالد(2011) " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة ، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

15- Hitz, Joerg (2007). The Decision Usefulness of Fair Value Accounting -A Theoretical Perspective, European Accounting Review, Vol. 16,Issue 2 , p.p 323 - 362.

16- Fiechter,p(2010),Application of the Fair Value Option Under Ias39: Effects on the Volatility of bank Earnings,Workshop in Accounting Research in Bern,University of Zurich, Switzerland

ثالثاً : المقالات الدوريات والمجالات العلمية المحكمة

1 – الخطيب، حازم و القشي، ظاهر(2004)"توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد " ، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

2 – الخوري، نعيم (2001) "محاسبة الأدوات المالية"، مجلة المدقق الأردنية، ع46.

3 – الخوري، نعيم (2008) "معيار التقرير الدولي رقم 7 الإفصاح للأدوات المالية"، مجلة المدقق الأردنية، العدد 75–76.

4 – الخوري، نعيم(2010) "القيمة العادلة والإبلاغ المالي: محاضرة بالمركز الثقافي العربي"، جمعية المحاسبين القانونيين ، سوريا.

5 – الريشاني، سمير(2011) "مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية : دراسة ميدانية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 2 ،العدد 2، جامعة دمشق.

6 – السعافين، هيثم(2006) "تعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم 39" ، مجلة المدقق الأردنية ، العدد 65–66، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

7 – السعافين، هيثم(2007)"حالات علمية وتطبيقية في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، مجلة المدقق الأردنية، العدد 67–68– ص .29

8 – الشرع، مجيد (2010)"تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في العمل المصرفي بالأردن: دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية"،المجلة العربية للإدارة ، مجلد 30 ، العدد1

9 – العيسي، ياسين (2012) "مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع" الأدوات المالية: الإفصاحات، دراسة ميدانية على البنوك الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، الجامعة الأردنية.

10 – القشي، ظاهر(2008) " السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 في الشركات المساهمة الأردنية"، المجلة العربية للإدارة، مجلد 28، العدد 2.

11 – القصاص، خليل(2005) "أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية علي قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي رقم (39)"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الأول، المجلد 24.

12 – المطارنة، غسان و بشايرة، محمد(2006) "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 ، العدد الثاني.

13 – المليجي، هشام و كريمة، دنيا، (2012) "قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس – العدد 2 ، المجلد 3

14 – بشارة، محمد (2010) " تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 24.

15 – جمعة،أحمد حلمي و خنفر، مؤيد (2007) "المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى" ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3 ، العدد 4

16 – رفاعة تامر (2010) "أثر تعليمات مصرف سوريا المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول.

17 – سليمان، سعيد(2011) "القيمة العادلة مالها وما عليها" ، مجلة المدقق الأردنية ، العدد 91–92 ن ص 20–21.

18 – شتوي، أيمن(2012) "دراسة للعلاقة بين محاسبة القيمة العادلة ونقص سيولة السوق وعدوى الأزمات المالية : بالتطبيق على القطاع المصرفي السعودي "، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد 19، العدد1

19 – صيام، وليد (2008) " القيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة المدقق الأردنية ، العدد 75–76

20 – عبد الغني، محمد(2002) "المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في البنوك التجارية " دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالي ة والتجارية، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني.

21 – عتمة، مهند (2007) "عدالة سعر التداول في تقييم السهم وأثر التقييم على إدارة الشركة " مجلة المدقق الأردنية ، العدد73.

22 – علي حسين (2010) " أثر تطبيق معيار القيمة العادلة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 24.

23 – ميلاد، خليفة(2012) "خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، العدد10، السنة الثامنة.

24 – نبيل، عبدالروف(2009)" دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، مجلة العلوم التجارية، اكاديمية الشروق.

25 – نزهان، سهو و محمد عمر(2010) "أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2.

26 – ياسين، زهير(2010) "القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة "، مجلة المنصور، العدد 14 ، الجزء الثاني.

28- Al-Khadash and Abdullatif 2009"Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries:The Case of the Banking Sector in Jordan".

رابعاً : الندوات والمؤتمرات والملتقيات العلمية

1 – حميد ابوصالح(2011)"دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين المعلومات المحاسبية "، الملتقى العلمي الدولي بالجزائر، ورقة عمل

2 – درغام، ماهر و الاغا، تامر(2012)" العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "، المؤتمر العلمي الدولي التاسع ، الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل.

3 – دهمش، نعيم (2004)" اتجاه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي السادس، تحت شعار المحاسبة فى خدمة الاقتصاد، عمان الأردن.

4 – شنوف، شعيب و زاوي، أسماء(2009) "دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي بالجزائر ، جامعة فرحات، سطيف

خامساً : القوانين واللوائح

1 – اللوائح المعمول بها في سوق الأوراق المالية الليبي

2 – دليل استرشادي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية من سوق الأوراق المالية الليبي

3 – قانون رقم (11) لسنة 2010 بشأن إنشاء سوق المال الليبي

الملاحق